A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.109/PV.1418
28 October 1998

الجمعية العامة

ARABIC

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر حرفي للجلسة الثامنة عشرة بعد الألف والأربعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة)

- مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

- مسألة تيمور الشرقية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

93-86291

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن اللجنة في جلستها الـ ١٤١٥، المعقودة في ٧ تموز/يوليه، وافقت على طلب استماع مقدم من السيد جوديث ل. بورن من رابطة جزر فرجن للأمم المتحدة. وسيدلي السيد لينوكس هندس بالبيان نيابة عن الرابطة.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لينوكس هندس (رابطة جزر فرجن للأمم المتحدة) المقعد المخصص على طاولة الملتمسين.

الرئيس ((ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد هندس.

السيد هندس (رابطة جزر فرجن للأمم المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أتقدم بالشكر لكم، سيدي، وللجنة على قيادتكما وانجازاتكما في عملكما الهام جدا. إننا نتوجه بالشكر إلى اللجنة بالنيابة عن رابطة جزر فرجن للأمم المتحدة (يونافيل) على تلطفها الكريم بإتاحة الفرصة لنا لتقديم وجهات نظرنا وشواغلنا وملاحظاتنا المتعلقة بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

إن رابطتنا منظمة حديثة العهد نسبيا. لقد توحدت من الناحية القانونية في بداية ١٩٩٢، وتتكون من سكان سانت توماس وسانت كروي وسانت جون الواقعة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وتورتولا الواقعة في جزر فرجن البريطانية. ومن بعض مقاصدها التعريف بأهداف وإنجازات وأنشطة المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وحشد التأييد لها؛ والقيام بأنشطة ودراسات وبحوث تتعلق بمنظومة الأمم المتحدة؛ والسعي من أجل تعزيز الوئام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان.

وحيث أن قاعدة عضويتها تمتد إلى إقليمين مجاورين غير متمتعين بالحكم الذاتي، فمن الجدير بالملاحظة أن هذه المنظمة قد تأسست خلال العقد الدولي لإنهاء الاستعمار. وفي الواقع، فإن المؤتمرين الإقليميين الكاريبيين المعقودين في إطار برنامج العمل من أجل العقد الدولي حفزا على إنشاء رابطة جزر فرجن للأمم المتحدة.

إن الرابطة الوثيقة بين الإقليمين التابعين لكل من بريطانيا والولايات المتحدة استوجبت أن يمتد التنظيم الذي توخاه مؤسسوه إلى كلا الإقليمين رغم إدارتهما من قبل دولتين مختلفتين. هذه الروابط، التي تشمل الروابط العائلية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، تمتد منذ بدء عهدنا الاستعماري إلى وقتنا الحاضر. وعلى الصعيد الحكومي الرسمي، فإن الأنشطة الحالية لمؤتمر جزر فرجن بعد إنعاشه يشهد على الطبيعة الثابتة لهذه الروابط.

كما أن ظهور "يونافي" يعتبر علامة بارزة لبداية تغيير في الوعي السياسي للشعبين التابعين. وبدأ يتطور إدراك أوسع في هذين الإقليمين بشأن مسألتين مرتبطتين: أولا، أن هذين الإقليمين لهما مركز قانوني يكفله القانون الدولي والمجتمع الدولي متأصل فيهما ويؤثر على علاقتهما بالدولتين القائمتين بالإدارة، ثانيا، أن الأمم المتحدة نفسها لها دور بشأنهما.

وفي جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، فإن هذا الوعي بدأ ينمو نتيجة لدور ائتلاف إنقاذ لونغ باي الذي جلب لهذه الهيئة مسألة أنشطة شركة الهند الغربية (ويكو) في ميناء العاصمة، شارلوت أمالي. إن العلنية التي نشأت من عروض الائتلاف قد أثارت مناقشات بصدد صلة الأمم المتحدة بالمسائل الحاصلة في الإقليم.

ومن المقبول بشكل عام في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أن الأمم المتحدة، من خلال توفيرها منبرا تناقش فيه قضية "ويكو" سنويا، ومن خلال المصادقة على شرعية الشواغل التي أعرب عنها ائتلاف إنقاذ لونغ باي، قد سهلت العرض الذي تقدمت به شركة الهند الغربية المحدودة لحكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة فيما يخص بيع جميع أرصدة الشركة. وكما تعرف اللجنة، بلا شك، بأن هذا العرض قد تم قبوله وتم البيع في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

إن المسائل المتعلقة بالسيادة التي أثارتها مطالب شركة "ويكو" باعتبارها شركة تطوير تابعة للدانمرك، قد قام الأجراء بحلها، وعلى الرغم أن الإقليم كان لا بد له أن يعتمد على موارده الخاصة. ولا يزال الائتلاف ومنظمات مدنية أخرى تتناول المسائل البيئية المتبقية التي تتعلق بالصلاحية الدائمة للترخيص الإنمائي المشكوك فيه.

وأغلب الظن ما كان هذا الكسب ممكنا لولا الاهتمام الذي أولته الأمم المتحدة للمسألة الذي أعطى المجتمع الدولي وهذه اللجنة صفة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لم تكن لهما من قبل. وبالطبع، فإن وضع الاستفتاء المعلق منذ ١٩٨٩ قد ساعد على إثارة مسألة دور القانون الدولي والأمم المتحدة وجعله في إطار المناقشات العامة.

ويستلفت نظر اللجنة وضع الاستفتاء، كما يشار له عموما في الإقليم، منذ تقديم مقترحه في ١٩٨٨. وقد أكدت اللجنة، في ذلك الوقت، حق تقرير المصير في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وفقا للقرار ١٥٤١ (د-١٥)، وأشارت للتشريع الصادر مؤخرا الذي ينص على إجراء استفتاء على سبعة خيارات من خيارات المركز.

وقد تزايد النقاش، في الإقليم، بشأن الاستفتاء والبدائل كجزء من الحملة التعليمية للجنة المختصة بالمركز والعلاقات الفيدرالية. وأثارت هذه النقاشات الطرق التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة من خلالها أن تساعد جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في تطورها السياسي.

ومن بين المسائل التي أصبحت محط الأنظار بتزايد الاهتمام بها مسألة من يحق له التصويت في الاستفتاء. إذ تشتمل قوائم الناخبين على بعض مواطني الولايات المتحدة الذين عاشوا في الإقليم لمدة ٩٠ يوما على الأقل وسجلوا أنفسهم في قائمة الناخبين. وقد اقترح السكان، بعد تحديد يوم الاستفتاء مباشرة تقريبا، بأنه لا يحق لأحد أن يقوم بالتصويت إلا إذا كان قد عاش في الإقليم لمدة أطول، قد تمتد إلى ٥ سنوات.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن هذه المسألة، فالاهتمام بالاستفتاء وبمعرفة المسائل المتصلة به لم ينتشر بين السكان بسبب العاصفة هوجو في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، التي أدت إلى تأجيل الاستفتاء.

ومع بداية حملة تعليمية جديدة بعد تحديد موعد جديد للاستفتاء، تكتسب مسألتان بعض الأهمية، المسألة الأولى تتعلق بمن يحق له التصويت، وقد أثيرت هذه المسألة بقوة أكبر؛ والمسألة الثانية تتعلق بمدى لياقة البدائل السبعة المقترحة، وكلا القضيتين أثارتا مسائل القانون الدولي بشكل صريح.

وقد صرحت إحدى مساعدي رؤساء لجنة المركز بصورة علنية وشديدة اللهجة بأنه لا ينبغي حرمان أي شخص من حق التصويت وذلك بموجب قوانين الولايات المتحدة. ويشير تصريحها بأن أي خروج من هذا المبدأ سوف يعتبر انتهاكا لدستور الولايات المتحدة وبالتالي، غير قانوني.

وبعد أن اتضح الأمر بأن الشعب ليس على استعداد لاتخاذ القرار، وأن هناك حاجة إلى إرجاء الاستفتاء، أصبحت هذه المسألة محط نزاع كبير مما أدى بتأجيلها قانونيا وحث اللجنة على دراسة المسألة وتقديم تقرير للقائمين على شرعية الاستفتاء لتحديد أحقية المصوتين. وقد قررت اللجنة بأنه لا يمكن لها تحديد القرار الصحيح قانونيا، وقدمت تقريرا مفاده توضيح الموقفين بدون اتخاذ رأي بشأن قوة أو صحة أحدهما. إن الانقسام الشديد في هذه المسألة بين أعضاء اللجنة قد أثر بصورة قوية على هيكل التقرير.

ونظرا لعدم حل المسألة، فإن رئيسة اللجنة التي تستند على دستور الولايات المتحدة وهي أيضا عضو في المجلس التشريعي الإقليمي عرضت قرارا على الهيئة بأن "معنى التشريع" هو أن جميع الأشخاص الذين يحق لهم عادة التصويت في الانتخابات، يحق لهم الاشتراك في الاستفتاء بشأن المركز، وأن اولئك الأشخاص فقط هم الذين يحق لهم ذلك. ولا يزال هذا القرار موضع نقاش ولن يبت فيه حتى يتم الاستماع العلني إلى الملتمسين بهذه المسألة في كل من الجزر الثلاث الرئيسية.

وقد أثيرت مسألة لياقة البدائل السبعة من قبل أولئك الذين حاولوا المقارنة بينها وبين الفئات الثلاث التي وردت في القرار ١٥٤١ (د - ١٥)، والخاصة بالانضمام إلى دولة مستقلة، أو الارتباط الحر مع دولة مستقلة، أو الاستقلال.

إن البلبلة الناشئة عن البدائل السبعة أدت باللجنة أخيرا إلى تجميعها في ثلاث فئات في الجولة الأولى من الاستفتاء، ولكن، بدلا من التركيز على الخيارات المتاحة للإقليم من وجهة نظر غايتها النهائية، فإن هذه البدائل توصف من حيث حركتها بالتقارب أو التباعد من السيادة المهيمنة للولايات المتحدة.

كما أدخلت الآن معايير وثيقة الصلة بالقانون الدولي في النقاش العام لهذه المسائل. ولكن، بدلا من محاولة معرفة ما تتطلبه مقتضيات هذه المعايير القانونية، فقد بدأ بعض الأشخاص المشتركين في الحملة التعليمية يؤكد بأن المسألة الحقيقية تكمن فيما إذا كان الاستفتاء يعتبر عملا من أعمال تقرير المصير وفقا للقانون الدولي أو يعتبر استشارة محلية لا ينطبق عليها القانون الدولي. ولم يوضع بعد الأساس للمشاورات المحلية بشأن المركز السياسي الذي يشمل خيارات للاستقلال، أو الارتباط الحر، أو نظام الكومنولث، وإلى غير ذلك، وهي خيارات ليست مبنية على الحق في تقرير المصير الذي تعترف به الأمم المتحدة والولايات المتحدة.

إن الولايات المتحدة بتصديقها على ميثاق الأمم المتحدة ووضع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وبتأييدها في التصويت لقرارات متعاقبة للجنة، قد اعترفت بأن حق تقرير المصير ينبع من القانون الدولي وشرعية ممارسته تتوقف على معايير القانون الدولي.

إن الخصائص التي اتصفت بها الكثير من الآراء في النقاشات بشأن هذه المسائل وغيرها، والتي أثارتها الحملة التعليمية للجنة المركز تبين الحاجة الكبيرة للمزيد من المعلومات الواضحة عن معايير القانون الدولي المنطبقة في هذا الشأن وتجربة أقاليم أخرى لا تتمتع بالحكم الذاتي مارست أو في طور ممارسة حقها في تقرير المصير.

إن اللجنة المعنية بالحالة خلصت في مرحلة مبكرة نسبيا من عملها، إلى النتيجة التي مؤداها أن إيفاد بعثة زائرة من اللجنة سيكون مناسبا ومفيدا. وقدمت اللجنة طلبها إلى الحاكم الذي نقله إلى وزارة خارجية الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الطلب الأولي رفضته وزارة الخارجية التي قالت إنها كانت في غمرة إعادة النظر في السياسة المتبعة، جرى التقدم بطلب لاحق بعد تأجيل موعد الاستفتاء، وحتى الآن لم تبدر أية استجابة من الدولة القائمة بالإدارة.

ويوم ١١ أيار/ مايو ١٩٩٣، نشرت صحيفة فيرجن أيلندز ديلي نيوز مقالا افتتاحيا يعلق على الرغبة المعرب عنها في قرار للجنة الفرعية يقضي بإيفاد بعثة زائرة، وكان المقال الافتتاحي بعنوان "فلتفعلوا ذلك".

إن هذه الطلبات المتعلقة بالمعلومات والرغبات المعرب عنها القاضية بقيام تفاعل أوثق مع الأمم المتحدة لدليل على زيادة الوعي الذي تتصف به الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وهو أحد أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وكما فتحت مسألة شركة الهند الغربية المحدودة (ويكو) التي أثارها ائتلاف إنقاذ لونغ باي أعين العديدين في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على أهمية الحالة السياسية في المسائل الواقعية والعملية، فإن زيادة الوعي ستأخذ في الانتشار فيما يدرك المزيد من مواطني جزر فرجن ما لحالتهم السياسية من تأثير على العديد من السياسات والقرارات الحكومية التي هي سياسات وقرارات تؤثر في مجالات عديدة من حياتهم.

ويوم ٨ أيار/ مايو ١٩٩٣ ظهرت في صحيفة فرجن أيلندز ديلي نيوز مقالة افتتاحية بدأت كما يلي:

"إننا نعلم منذ سنوات أن الحالة السياسية هي أهم مسألة تواجه جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الاستفتاء المقبل ليس عملا لتقرير المصير من جانب شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ولكنه رأي استطلاعي يعرب عنه الناخبون المسجلون في الإقليم".

إن المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى التي أقيمت في بربادوس عام ١٩٩٠ احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان المعني بإنهاء الاستعمار، أكدوا على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكثف جهودها لكفالة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن، مشددين على استعمال المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

ولقد أقر أيضا أنه فيما العقد مستمر، فإن حكومات الأقاليم قد لا تكون دائما أكثر الآليات ملاءمة لنشر المعلومات. وعلى الرغم من أن حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة قامت بمحاولات للحصول على معلومات شاملة من الأمم المتحدة بشأن صلاحية الناخبين، إلا أنها لم تفلح في ذلك.

إن جمعية جزر فرجن للأمم المتحدة، بوصفها منظمة غير حكومية، هي في موقع يساعد على أداء هذا العمل الحاسم. وفي هذا الصدد، نرى أن للمهمة الموكولة إلينا وجهين: فبإمكاننا على حد سواء توفير المعلومات لشعوب الأقاليم وتوفير دراسة أخرى للجنة عن الوضع هناك.

وفيما يصبح شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة واعيا أكثر فأكثر بشأن قابلية تطبيق الحالة السياسية للإقليم ومعايير القانون الدولي على المسائل المتصلة بحياته اليومية، فإن الحاجة إلى تدفق هذه المعلومات في اتجاهين ستأخذ في الازدياد. وجمعية جزر فرجن للأمم المتحدة تزمع، كجزء من برنامجها، المساعدة في الوفاء بهذه الحاجة، والمساعدة بذلك في نشاط الأمم المتحدة المتصل بإقليمنا اتصالا وثيقا للغاية ألا وهو العقد للقضاء على الاستعمار.

أتقدم منكم، سيدي الرئيس، ومن اللجنة بالشكر على إتاحتكم هذه الفرصة لعرض وجهات نظر منظمتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن اللجنة، أتوجه بالشكر إلى السيد هندس على المعلومات التي أتاحها للجنة من أجل مساعدتها في أعمالها.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

مسألة تيمور الشرقية (A/AC.109/1154 و 1167)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن وفد سان تومي وبرينسيبي طلب المشاركة بالنيابة عن وفود أنغولا والرأس الأخضر وغينيا - بيساو وموزامبيق في المداولات خلال قيام اللجنة الخاصة بالنظر في مسألة تيمور الشرقية.

وإذا لم أسمع اعتراضا، هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على هذا الطلب؟

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فيريرا (سان تومي وبرينسيبي) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن ورقة العمل (A/AC.109/1154) التي أعدتها الأمانة بشأن هذه المسألة ستتوفر بعد ظهر هذا اليوم.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ من القائم بالأعمال للبعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، واردة في الوثيقة A/AC.109/1167 وإلى المذكرتين ٩٣/١٣ و Add.1 المتضمنتين طلبات الاستماع.

السيد جيني (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن ألقي بيانا موجزا فيما يتعلق بالمذكرتين المؤرختين ٩ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣.

لقد اعترض وفد بلدي في الجلسة الافتتاحية لدورة اللجنة التي انعقدت في شباط/فبراير اعتراضا مطلقا على إدراج ما يسمى بمسألة تيمور الشرقية في جدول أعمال اللجنة. لذلك، نأسف أن نرى أن اللجنة ستهدر وقتا وجهدا قيمين على أمر لم يعد مسألة منذ ١٨ عاما.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا موقف حكومتي.

إن عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية تجري وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥)، منهية بالتالي الحالة الاستعمارية في الإقليم السابق. وإن إدماج تيمور الشرقية لاحقا في جمهورية إندونيسيا، بوصفها المقاطعة السابعة والعشرين التابعة لها، بحقوق والتزامات متساوية مع الولايات الأخرى، قد جرى رسميا يوم ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦. ومن باب العلم أيضا أنه خلال عملية إنهاء الاستعمار كانت الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة تحاط علما على نحو كامل بالحالة في المقاطعة لذلك، نرى أن تيمور الشرقية لم تعد منذ زمن بعيد مسألة تتعلق بتقرير المصير أو إنهاء الاستعمار.

إن وفد بلدي إذن يؤكد مجددا رأيه القائل بأن قيام اللجنة بالنظر في المسألة أمر غير مناسب ويشكل تدخلا في شؤون تقع أساسا في نطاق السلطة الداخلية لدولة عضو ذات سيادة. علاوة على ذلك، أن الموافقة على الاستماع إلى أي ملتمس لن تعود بالفائدة على الإطلاق.

لذلك، يعارض وفد بلدي مرة أخرى معارضة شديدة جدا النظر فيما يسمى بمسألة تيمور الشرقية ومثول ملتمسين، ويطالب بأنه ينبغي أن تظهر هذه المعارضة في المحاضر الرسمية للجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التحفظات التي أعرب عنها ممثل إندونيسيا ستظهر في محضر الجلسة.

أعطي الكلمة لممثل تونس الذي يرغب في الكلام في نقطة نظامية.

السيد عرضاوي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أرى أن ما ذكرتموه بعد بيان ممثل إندونيسيا يتطلب بعض التوضيح لأنه يتعلق بمسألة حيوية تنطوي على مصير شعب وبلد بأكملهما. وأعتقد أننا لا يجوز أن ننطلق في عملنا بهذه السرعة.

بعد بيان ممثل إندونيسيا، قلتم، سيدي، إن تحفظاته ستظهر في محضر الجلسة. وأظن أن هذه طريقة سهلة جدا للتعامل مع المشكلة. وإذا كنا سنتصرف دائما على هذا النحو فلن تكون في الأمم المتحدة مشاكل بعد الآن، ولن يكون للأمم المتحدة وجود.

لقد طرح ممثل إندونيسيا المشكلة. قال إنه يعترض على النظر في المسألة. وأعتقد أنه ينبغي للمكتب، أو لكم شخصيا سيدي الرئيس، أن تسألوا أعضاء اللجنة عن رأيهم في اعتراض إندونيسيا. هل اللجنة مستعدة للاستمرار في مناقشة هذه المسألة؟ إن اللجنة لها الحق في التعبير عن رأيها وتقديم وجهة نظرها فيما يتعلق بالتحفظات التي أعربت عنها إندونيسيا.

ومع ذلك، فإنكم، سيدي، لا تفعلون أكثر من تسجيل التحفظات، ولا تلتمسون رأي اللجنة. وأظن أن أهمية المسألة لا تستوجب الاكتفاء بتسجيل التحفظات، بل بالأحرى تستوجب فتح باب النقاش لتحديد الوقت المستصوب لمناقشتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لدى أي عضو آخر تعقيبات أخرى على التحفظات المعرب عنها؟

السيدة كينغ - روسو (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس لدى وفدي أي اعتراض على اتباع الإجراء الذي درجنا عليه في السنوات السابقة، وهو الاستماع إلى الملتمسين الذين يبذلون من وقتهم وجهدهم للحضور هنا وعرض الحالة في إقليم ما لا يزال مدرجا في قائمة الأمم المتحدة على أعضاء اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نزولا على طلب ممثل تونس، سيوالي مكتب اللجنة دراسة هذه المسألة بغية إجراء مزيد من المداولات. وعلى هذا الأساس، وما لم تكن هناك تعقيبات أخرى، هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على قبول هذه الطلبات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بناء على القرار المتخذ للتو، ستستمع اللجنة إلى الملتمسين الذين قبلت طلباتهم منذ قليل، ولكنني سأعطي الكلمة أولا لممثل تونس الذي يرغب في إثارة نقطة نظامية.

السيد عرضاوي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعتقد أننا نتعجل كثيرا في نظر هذه المسألة؛ ولا بد من التأني في نظر المسائل الهامة.

لدى افتتاح دورة اللجنة لعام ١٩٩٣، طُرح سؤال في منتهى الوضوح في هذه القاعة بعينها. قيل إن الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين اتخذت قرارا أعلنت فيه أن مسألة تيمور الشرقية لن تثار حتى الدورة الثامنة والأربعين. وتساءل الوفد الذي أثار هذه النقطة عما إذا كان لنا الحق في الدخول في أعمال الدورة الثامنة والثلاثين في هذه المرحلة ونحن ما زلنا في الدورة السابعة والأربعين. وكان وفدي يعتقد أن المكتب سيلتمس مشورة المستشار القانوني للمنظمة، حيث أن هذا هو الإجراء المتبع كلما ظهرت تفسيرات مختلفة لنص من نصوص الأمم المتحدة. ويبدو أنه كان هناك في الواقع تفسير مختلف لقرار الدورة السابعة والأربعين.

وعليه، فإن السؤال الذي أطرحه الآن هو: هل التمس المكتب فتوى المستشار القانوني بخصوص تفسير القرار الشهير المتخذ في الدورة السابعة والأربعين والذي بمقتضاه لن تعالج مسألة تيمور الشرقية إلا في الدورة الثامنة والأربعين؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بناء على الطلب الموجه إلى اللجنة من ممثل تونس، ستطلب اللجنة من أمينها أن يلتمس رأي المستشار القانوني، لمساعدة المكتب في عمله بشأن هذه المسألة.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد خوسيه أنطونيو أموريم دياس (المجلس الوطني للمقاومة الموبيرية) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أموريم دياس.

السيد أموريم دياس (المجلس الوطني للمقاومة الموبيرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب، باسم المجلس الوطني للمقاومة الموبيرية، عن امتناننا لأمين اللجنة الذي حبانا بهذه الدعوة لنخاطب اللجنة اليوم وهي تستعرض مرة أخرى الحالة في تيمور الشرقية. كما أتوجه إليكم بتهانئي، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة.

اسمحوا لي أن أقدم نفسي. اسمي خوسيه أنطونيو أموريم دياس، وأنا من تيمور الشرقية، كنت في السابق طالبا ومناضلا من أجل حقوق الإنسان. قضيت بعض الوقت في أحد سجون جاكرتا بعد أن ارتكبت "جريمة" الدفاع عن حقوق الإنسان لشعبنا، تلك الحقوق التي تتعرض لانتهاكات جسيمة على أيدي المحتلين الإندونسيين الحاليين لوطننا. وبعد هروبي من إندونيسيا. عينني السيد خوسيه راموس هورتا، الممثل الخاص للمجلس الوطني للمقاومة الموبيرية، ممثلا عن المجلس لدى بلدان المجموعة الأوروبية، والسيد راموس يأسف لعدم استطاعته الحضور لمخاطبة اللجنة اليوم.

يوجد المجلس الوطني للمقاومة الموبيرية داخل تيمور الشرقية، وهو منظمة غير حزبية تضم جميع الأحزاب والحركات والجمعيات التي تناضل من أجل حق إقليم تيمور الشرقية المحتل في تقرير المصير والاستقلال.

وتيمور الشرقية التي تناهز مساحتها ١٩ ألف كيلو متر مربع ويقرب تعداد سكانها من ٧٠٠ ألف نسمة، وفقا لآخر الأرقام السابقة للغزو الإندونيسي في عام ١٩٧٥، هي أكبر الأقاليم المستعمرة الباقية على قائمة الجمعية العامة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي ينطبق عليها تماما قرارا الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥).

إن حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير حق لا جدال فيه، وكان الغزو الإندونيسي سببا في قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ عدة قرارات، منها قرار مجلس الأمن ٣٨٤ (١٩٧٥)، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، الذي يدين الغزو، ويطالب إندونيسيا بسحب قواتها دون إبطاء من تيمور الشرقية، ويعيد التأكيد على حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير. وبالنظر إلى التوترات التي كانت سائدة آنذاك بين الشرق والغرب، كان اتخاذ هذا القرار، في حد ذاته، شيئا رائعا.

لقد تجاهلت اندونيسيا طوال ١٨ سنة بكل احتقار التزاماتها الدولية، محاولة بذلك خداع العالم فيما يتعلق بالحالة في تيمور الشرقية بعد غزوها للإقليم وضمها غير المشروع له. وعلى مدى ١٨ سنة، كان شعب الموبير في تيمور الشرقية يعاني تحت حكم اندونيسيا الإرهابي، الذي اتسم بأعمال القتل الجماعي، والإرهاب، ونهب الثروات والموارد المحلية، واستبعاد أبناء تيمور الشرقية من أية مشاركة ذات قيمة في الحكم، وأعمال الإبادة الجسدية والثقافية، وتدفق المستوطنين من الخارج الذين تسببوا في تفاقم عملية تهميش السكان المحليين وغير ذلك وقد واصل شعبنا خوض كفاح المقاومة من أجل الحرية والاستقلال لوطننا، ضد وحشية وبربرية المحتلين وكانت الكلفة بالمعاناة الإنسانية باهظة.

إن اندونيسيا، بدلا من استجابتها للنداءات الدولية بسحب قواتها أو السماح لشعبنا بممارسة حقه في تقرير المصير، حاولت تعزيز وجودها العسكري في تيمور الشرقية، مع ضم الإقليم بالقوة وتسميته "المحافظة السابعة والعشرين".

إن الانتهاكات المستمرة والمنهجية لحقوق الإنسان التي أعقبت تدخل اندونسيا في عملية تصفية الاستعمار التي كانت تقوم بها البرتغال في عام ١٩٧٥، موثقة توثيقا جيدا. وقد نشرت منظمات مثل منظمة العفو الدولية ورقيب آسيا وغيرهما تقارير مفصلة عن هذه الانتهاكات مرارا وتكرارا.

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أصيب العالم بصدمة عندما تلقى الأنباء عن مذبحة ما يزيد على ٢٠٠ شاب أعزل من تيمور الشرقية في مقبرة سانتا كروز بديلي على يد العسكريين الإندونيسيين. ولم تكن هذه الحادثة المخزنة - التي نعرف أنها ليست "حادثة منفردة" كما حاولت اندونيسيا أن تدعي بعد أن أجبرت على الاعتراف بوقوع المذبحة - إلا واحدة من جرائم القتل الإندونيسية الوحشية العديدة المرتكبة برضا الحكومة انتقاما من السكان المدنيين العزل والتي يتحملها أبناء تيمور الشرقية.

في آذار/ مارس الماضي اعتمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قرارا يدين اندونيسيا بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية ويطالب بتدخل أكبر من جانب الأمم المتحدة في الصراع هناك.

وقد أثارت المحاكمة الهزلية التي جرت مؤخرا للقائد اكسانانا غوسماو مزيدا من النقد الدولي. لقد عومل قائدنا، الذي سعى دوما الى الدخول مع اندونيسيا في تسوية تفاوضية لمشكلة تيمور الشرقية، معاملة غير مقبولة تماما. وفي البداية، بذلت اندونيسيا محاولات خرقاء لإظهاره بمظهر الخائن للمبادئ التي ناضل من أجلها بشجاعة خلال الـ ١٨ سنة الماضية. بعد ذلك جرت محاكمة صورية في محكمة ليست لديها أية سلطة قانونية لمحاكمته. وكانت تلك المحاكمة موضع التنديد بسبب خرقها حتى الإجراءات القانونية

الإندونيسية مثل رفض القاضي السماح للمتهم بقراءة معظم دفاعه بصوت عال في المحكمة. غير أن بيان الدفاع تم تسريبه خارج إندونيسيا، وسأشير إليه فيما بعد.

لقد ظل القائد اكسانانا غوسماو في حبس انفرادي يحظر عليه الاتصال بأي شخص منذ إصدار المحكمة حكمها بسجنه مدى الحياة في ٢١ أيار/ مايو، ولم يسمح لأي فرد ولا حتى للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارته على النحو المعتاد. وقد أبلغتنا مصادر المقاومة داخل تيمور الشرقية بأن صحته متدهورة، وأنه محتجز في حبس إنفرادي تحت ظروف أدنى من المستوى اللائق، وأنه يتعرض للتعذيب.

وقبل شهر واحد، اضطرت لجنة الصليب الأحمر الدولية أخيرا الى وقف زياراتها للسجناء بسبب العقبات التي وضعتها السلطات العسكرية الإندونيسية في طريقها، رغم "تأكيدات" من رئيس جمهورية اندونيسيا، سوهارتو، بأن عملها في تيمور الشرقية لن يعوق.

وقبل أسبوعين، احتلت مأساة شباب تيمور الشرقية العناوين البارزة في جميع أنحاء العالم عندما طلب سبعة طلاب مضطهدين الحماية والمساعدة على مغادرة اندونيسيا من سفارتين أجنبيتين في جاكرتا. وفي الأسبوع الماضي كتب ٤٣ عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة رسالة الى الرئيس كلينتون أعربوا فيها عن قلقهم إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان المنتشرة في تيمور الشرقية، وطالبوا بتيسير وصول المنظمات الإنسانية الدولية بدرجة أكبر الى تيمور الشرقية ونادوا بإجراء "مفاوضات جادة" في الأمم المتحدة يمكن أن تغير الأمر الواقع غير المقبول. وهذه المفاوضات يجب أن تعمل على إقرار حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية. وقد أكد أعضاء مجلس الشيوخ على أواصر الصداقة طويلة المدى الموجودة بين بلدهم واندونيسيا، وأعربوا عن إيمانهم بأن الحل المقبول لمشكلة تيمور الشرقية سيخدم مصلحة اندونيسيا نفسها في الأمد الطويل. ونحن نشاطرهم بالكامل ذلك الرأي.

بين القائد اكسانانا غوسماو في بيان دفاعه، الذي لم يسمح له القاضي الإندونيسي بقراءته في المحكمة عدة نقاط هامة أود أن أكررها:

أولا، قال اكسانانا غوسماو:

"إن مسألة تيمور الشرقية هي مسؤولية المجتمع الدولي، وهي مسألة تتصل بالقانون الدولي. إنها حالة تنطوي على المخاطرة بالمبادئ العالمية، حيث تعرضت فيها أعراف الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار للتحريف، وتجاهلت فيها اندونيسيا قرار الأمم المتحدة؛ ولهذا تعتبر حالة انتهاك صارخ لمبادئ حركة عدم الانحياز ومعايير القانون العالمية والسلم والعدالة."

ويذكر اكسانانا، مشيرا الى المحاكمة الهزلية التي تعرض لها:

"تدعي هذه المحكمة أنها تحاكمني عن جرائم ارتكبتها ضد الدولة الإندونيسية وعن حيازتي غير المشروعة للأسلحة ... . إن من يجب أن يقفوا أمام محكمة دولية، في المقام الأول، هم الحكومة الإندونيسية عن الجرائم المقترفة خلال الـ ١٧ سنة الماضية في تيمور الشرقية؛ وحكومة الولايات المتحدة عن إعطائها الضوء الأخضر لغزو ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، وتقديمها منذ ذلك الوقت معونتها العسكرية ودعمها السياسي لأعمال الإبادة التي ارتكبتها اندونيسيا في تيمور الشرقية؛ وحكومات استراليا ودول أوروبا الغربية عن سياسة التواطؤ التي اتبعتها مع اندونيسيا؛ وأخيرا، الحكومة البرتغالية لمسؤوليتها الجسيمة عن تصفية الاستعمار في تيمور الشرقية.

وتسلم الأمم المتحدة بشرعية جميع الوسائل في معارضة الوجود الاستعماري في أي جزء من أجزاء العالم تناضل الشعوب فيه من أجل التحرر. إن كفاحي والمقاومة التي يخوضها شعبي والفالنتيل، القوات المسلحة لحركة المقاومة في تيمور الشرقية والمجلس الوطني للمقاومة الموبيرية، يجب أن توضع في هذا الإطار، أي فوق القانون الإندونيسي."

وفي معرض الإشارة الى حجة اندونيسيا الواهية بأنها تدخلت في تيمور الشرقية في عام ١٩٧٥ استجابة لنداء أبناء تيمور الشرقية الذين كانوا يخشون سيطرة الفريتلين، وبأن ضم الإقليم في أعقاب ذلك التدخل كان استجابة لإرادة الشعب، قال اكسانانا غوسماو:

تتفق هذه المحكمة بالتأكيد معي على أنها تجاوزت الحدود بقولها إن فريتلين تجرأت على فرض إرادتها على الشعب، وإن إعلان شاطئ بالي السابق ذكره كان تعبيرا عن الإرادة الحقيقية لشعب تيمور الشرقية. لقد حذفت المحكمة العنصر السياسي الذي يعطيها السلطة القضائية التي يصر عليها كل فرد: ألا وهي تمثيل إرادة أغلبية الشعب. هذا شرط لا غنى عنه.

"وحتى هذا اليوم، لم تعترف الأمم المتحدة بالسيادة الإندونيسية على تيمور الشرقية، وهي سيادة فُرضت بالقوة والعنف والانتهاك المستمر لأهم حقوق الإنسان الأساسية.

"هذه المحكمة أشارت إلى التاريخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ على أنه يوم تشكيل الحكومة الانتقالية والمجلس المحلي. وبما أن جميع الإندونيسيين قد نسوا، فمن واجبي أن أذكّر هنا باليوم المأساوي، يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه: ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ الذي وقع فيه الغزو الإندونيسي الجبان والمخجل، اليوم الذي قامت فيه القوات الإندونيسية بتعريض سكان ديلي العُزل لمذبحة عشوائية قُتل فيها الآلاف ومن بينهم مسنون ونساء وأطفال وكذلك صحفي استرالي.

"وفي حين أن بيان باليبو وُقّع بدماء أربعة صحفيين استراليين قتلتهم القوات الإندونيسية خلال الاعتداء على قرية باليبو، فإن الحكومة الإندونيسية المؤقتة المزعومة قد شُكّلت على جثث التيموريين الذين قتلوا في الفترة ما بين ٧ و ١٧ كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام.

..."

"حكومة أنشئت على دوي القصف البحري والبري للسكان العزل وعلى أزيز الدبابات ودوي المدافع المتقدمة، هل يمكن لهذه الحكومة أن تدعي بأنها تستند إلى أساس قانوني؟ في رأيي أنها تستند إلى ذات الأساس الذي استندت إليه القوات العراقية في غزوها الكويت، وتتخذ ذات البعد الذي اتخذته الدبابات الروسية في غزوها كابول وتتخذ ذات الطابع الذي اتخذه الغزو الفييتنامي لكمبوديا".

وأضاف اكسانانا في دفاعه أمام المحكمة

"قالت المحكمة لو اختار الشعب الاندماج لعارضت فريتلين إجراء استفتاء. لكن، بالرجوع إلى الالتماس المزعوم، ذكرت المحكمة أن ارنالدو دي أراوخو وغيلهيرمي غونكالبيس والرئيس الجنرال سوهارتو أقنعوا البرلمان بالموافقة على عجل على الاندماج دون إجراء أي استفتاء.

"قبل كل شيء، من الذي لا يريد الاستفتاء فريتلين أم إندونيسيا؟ وباسم أي شعب وُقّع الالتماس المزعوم؟

"اليوم بإمكان الحكومة الإندونيسية أن تظهر للعالم سيطرتها الفعلية على الإقليم؛ وهي تزعم انها تقوم بتنمية الإقليم الذي تحتله بينما تدين الطرف الذي لم يستطع القيام بذلك وأقصد البرتغال. هل يتعيّن علينا نحن التيموريين، بسبب إخفاق البرتغال في تنمية تيمور الشرقية على مدى ٤٠٠ سنة، أن ننال جزاء ما اقترفه ذلك المستعمر من أخطاء في الوقت الذي ننال فيه جزاء ما يقترفه المستعمر الآخر من جرائم؟"

وفي هذا الصدد انتهى اكسانانا إلى ما يلي:

"لقد استمعت [منذ وقوعي في الأسر] إلى مواعظ كثيرة عن تخلُّف الاستعمار البرتغالي، وكأني لم أعش في ظل ذلك الاستعمار. لقد أرادوا أن يظهروا لي أن هناك تنمية في تيمور الشرقية، كما لو كانت هذه مجرد مسألة احصائيات للمقارنة بفترة الاستعمار البرتغالي. وبودي أن أسأل هل بالإمكان وصف الاستعمار بأنه طيب أم سيء".

إن أحداث الأعوام الأخيرة في أوروبا الشرقية وأفريقيا وغيرها تصوغ عالما جديدا يرفع لواء حق الإنسان في تقرير المصير. وما غرينلاند وسلوفينيا وإريتريا وناميبيا ودول البلطيق وتقسيم تشيكوسلوفاكيا سلميا وقيام اتحاد في بلجيكا إلا أمثلة على تنفيذ ذلك الحق بالتغلُّب على المنازعات الحالية والمحتملة الوقوع والمساعدة في إحلال السلم والاستقرار في العالم.

اسمحوا لي أن أناشد أشقائي الإندونيسيين استلهام هذا الواقع، وبدلا من مواصلتهم الإخضاع العمدي لشعبنا، وبدلا من لجوئهم إلى صيغ الخداع والعنف والتعذيب والقتل ينبغي لهم أن يعطونا الحرية والسلم اللذين يعشقهما ويطمح إليهما شعبنا عن حق. وإندونيسيا إن فعلت ذلك لن تخسر شيئا بل ستكسب. فلسوف تستعيد احترام المجتمع الدولي وتنتفع من العلاقات السلمية والتعاونية في منطقتنا من العالم. لقد سقط قادة إندونيسيا ضحية أكاذيبهم. ونحن إن عوملنا معاملة منصفة فلن نشكّل أبدا تهديدا للأمن الإندونيسي.

إن السياسات الإجرامية الظالمة التي ينتهجها حكام إندونيسيا العسكريون، السياسات القائمة على القمع وانتهاك معايير السلوك الدولية المعترف بها هي التي تشكل التهديدات الحقيقية للأمن الإندونيسي.

طوال سنوات والقائد اكسانانا غوسماو ينادي بالسعي إلى إيجاد حل سلمي عادل لمشكلة تيمور الشرقية. وقد اقترح إجراء محادثات مباشرة مع إندونيسيا برعاية الأمم المتحدة دون شروط مسبقة بغية استطلاع جميع الأفكار العملية لوضع حد للصراع. وهذا يبقي الموقف الأساسي للمقاومة، وقد أبلغت البرتغال، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في تيمور الشرقية، الأمين العام بهذا الموقف.

وفي هذا الصدد قال اكسانانا في دفاعه:

"في يوم وقوعي في الأسر، نوهت في لقائي بالجنرال تري سوتريسنو بمسألة الحوار مع ممثلي شعب تيمور الشرقية فما كان من أحد القادة العشرين، الذين كانوا حاضرين يهنئ بعضهم بعضا بقرب نصرهم السهل، إلا أن سألني باحتداد 'راكيات مانا' - أيّ شعب؟ - وعندما أجبت: 'دعونا نجري استفتاء'، لم يكن للقادة الإندونيسيين إلا أن يشعروا بالذل. وفي اليوم التالي، يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر - وكنت في دينباسار - قالت زوجة القائد العسكري المحلي، وقد أصابتها

بعضا بقرب نصرهم السهل، إلا أن سألني باحتداد 'راكيات مانا' - أيّ شعب؟ - وعندما أجبت: 'دعونا نجري استفتاء'، لم يكن للقادة الإندونيسيين إلا أن يشعروا بالذل. وفي اليوم التالي، يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر - وكنت في دينباسار - قالت زوجة القائد العسكري المحلي، وقد أصابتها الدهشة من درجة التأييد التي أتمتع بها 'قبل كل شيء هناك أناس كثيرون يؤيدونه' وقال مسؤول رفيع المستوى 'ربما جميع الناس في تيمور الشرقية'.

..."

"وقال لي السفير لدى الأمم المتحدة، 'المشكلة هي أن الحوار كما نتصوره وكما تتصوره جاكرتا له حدوده. إننا لا نقبل بإجراء استفتاء'.

..."

"وفي عام ١٩٨٣، خلال وقف إطلاق النار قال لنا الضابطان الإندونيسيان بكل وضوح، 'إننا لا نوافق على إجراء استفتاء لأننا نعلم أن جميع الشعب ينتمي إلى فريتلين'".

وخلص اكسانانا إلى أنه:

"في الأمم المتحدة، لا يمكن لجاكرتا أن تطمس الحقيقة وهي أن البرتغال طرف معني بحل المشكلة. لذلك يجب على جاكارتا ألا تنسى أبدا أن شعب الموبير - شعب تيمور الشرقية - قد دلل فعلا على أن الفكرة أو الهدف الذي يحارب ويقاوم من أجله حتى هذا اليوم لن يموت أبدا. إن الناس يموتون لكن الأفكار تظل حيّة.

..."

"إنني أواصل التذكير بالحاجة إلى الحوار باشتراك أبناء تيمور الشرقية. وأقول دائما إلى كل من يريد الاستماع إليّ أن شعب الموبير لا تعجبه لفظة بيمبانغونان - أي التنمية. إن المشكلة تتمثّل في أنه ليس حرا. إن الشيء الذي يقدره شعبي، هو الحرية؛ إنها هدف نضاله. إن دوم اكسيمينيس بلو [أسقف تيمور الشرقية] قال هذا بوضوح تام عندما كتب للأمين العام للأمم المتحدة: 'إننا نموت كشعب وكأمة'".

واتساقا مع ما قلت، قدم الممثل الخاص خوسيه راموس أورتا اقتراح سلم شاملا للبرلمان الأوروبي في بروكسل في نيسان/أبريل ١٩٩٢ وإلى مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في أيار/ مايو ١٩٩٢، وبعد ذلك إلى الأمم المتحدة.

ولاقتراح السلم هذا مراحل ثلاث. المرحلة الأولى ومدتها سنتان تقريبا، تنطوي على اشتراك الأطراف الثلاثة كلها العاملة مع الأمم المتحدة لتنفيذ سلسلة واسعة من تدابير بناء الثقة. وهذه التدابير

ستشتمل بالضرورة على خفض كبير في القوات والأسلحة الإندونيسية المتواجدة في تيمور الشرقية وتواجد كبير للأمم المتحدة في الإقليم.

والمرحلة الثانية، وتتراوح مدتها بين خمس وعشر سنوات، ستكون فترة تسيير ذاتي سياسي حقيقي بإشراف الأمم المتحدة وتقوم على إعطاء سلطات واسعة لمجلس شعبي محلي ينتخب ديمقراطيا.

والمرحلة الثالثة والأخيرة تتمثل في إجراء استفتاء لتقرير المركز النهائي للإقليم.

لقد قال خوسيه راموس هورتا وهو يقدم هذه الخطة:

"هذه سياستنا ولا تزال قائمة. ونحن نعتقد أن هذه تمثّل أفضل طريقة ممكنة لحل الصراع. إنها تتيح وقتا لفترة تهدئة ينبغي أن تحاول فيها جميع الأطراف إثبات حسن نواياها. وستسمح لإندونيسيا أيضا بحفظ ماء وجهها.

"ينبغي لإندونيسيا أن تقبل غصن الزيتون الذي نقدمه إليها الآن. إنها لن تخسر شيئا. من الواضح الآن أن غزو تيمور الشرقية كان خطأ فادحا: لقد استنفد الاحتلال الكثير من طاقات إندونيسيا ومواردها. وإذا انسحبت إندونيسيا من تيمور الشرقية، فستتمكن من استرداد سمعتها الدولية كبلد محب للسلام لا يهدد جيرانه الصغار. فضلا عن ذلك، فإن تيمور الشرقية المستقلة ستكون رصيدا لإندونيسيا، ولرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وللمنطقة بأسرها بطرق عديدة".

ختاما، أود أن أعرب عن أملنا أن تساعد هذه التوصيات في حل الوضع الاستعماري لتيمور الشرقية. إن تيمور الشرقية، وهي من بين آخر بقايا الاستعمار في منطقتنا، حالة مأساوية بشكل خاص. إنها تمثّل مفارقة مؤلمة لأن الدولة الاستعمارية الجديدة كانت نفسها ضحية أشكال سابقة من الاستعمار. ومع هذا، ونتيجة لزيادة قواتها المسلحة المفرطة، دحضت الحجج التي طرحتها هي نفسها عندما التمست دعم المجتمع الدولي لكفاحها التحرري.

إن زعيمنا، زنانا غوسماو ضمّن بيان دفاعه المناشدات الآتية:

"إنني أناشد المجتمع الدولي أن يفهم أن الوقت قد حان ليبيّن أن النظام العالمي الجديد يوشك أن يبدأ. وهذا يتطلب أعمالا تنهي الحالة المتخلفة عن الماضي.

"وأناشد الأمين العام للأمم المتحدة أن يكفل بناء الحل الذي يسعى إليه لتيمور الشرقية على المبادئ العالمية والقانون الدولي.

"وأناشد حكومة إندونيسيا أن تغيّر مسلكها وأن تدرك أن الوقت قد حان لتفهم جوهر الكفاح في تيمور الشرقية".

ختاما، أود أيضا أن أناشد أعضاء هذه اللجنة أن يحثوا إندونيسيا على قبول إجراء حوار مع البرتغال وأبناء تيمور الشرقية بحثا عن حل مقبول دوليا يتمشى مع الخطوط التي اقترحها الممثل الخاص للمجلس الوطني للمقاومة الموبيرية. لقد حان الوقت كي تدرك الحكومة الإندونيسية أن تيمور الشرقية ليست هي التي تمثّل تهديدا، وإنما سياسات الماضي المضللة التي اتبعتها إندونيسيا تجاهنا هي التي تلحق أكبر الضرر بمصالحها وأنها بحاجة إلى تغيير سريع.

ترك الملتمس المقعد المخصص له.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دان هيب (البرلمانيون الكنديون من أجل تيمور الشرقية) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد هيب.

السيد هيب (البرلمانيون الكنديون من أجل تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الشرف أن يطلب إليّ مخاطبة اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار، التي لا تزال تأخذ على عاتقها المهمة النبيلة، مهمة استئصال الاستعمار بنهاية هذا العقد. ويسرني أن أتمكن من التكلم نيابة عن البرلمانيون الكنديين من أجل تيمور الشرقية. وأشكر أيضا اللجنة على تفضلها بتوفير الوقت المناسب لي.

إنني العضو الرابع من أعضاء البرلمان الكندي الذي يشهد أمام هذه اللجنة فيما يتعلق بتيمور الشرقية. في الماضي شهد أعضاء من جماعة البرلمانيين من أجل تيمور الشرقية من الأحزاب السياسية الكندية الكبرى الثلاثة جميعها. وهذا دليل على أن البرلمانيين من جميع القطاعات السياسية يشعرون بقلق عميق بشأن محنة تيمور الشرقية. ولسوء الحظ، فإن حكومة كندا المحافظة لم تفعل كل ما في وسعها لمساعدة شعب تيمور الشرقية. إن كندا واحدة من الدول التي درجت حكوماتها على مساعدة الحكومة الإندونيسية وتجاهل تيمور الشرقية. والبرلمانيون من أجل تيمور الشرقية يأملون في النجاح في تغيير ذلك.

إنني لا أنوي تكرار شهادة شهود آخرين أو الإطالة في الكلام عن المعاناة الواقعة في تيمور الشرقية كل يوم تحت الحكم الوحشي للقوات المسلحة الإندونيسية. يكفي القول أن تيمور الشرقية تعيش في ظل دكتاتورية تتولي القوات المسلحة زمام الأمور فيها. وحتى المدنيون الإندونيسيون - ناهيك عن المدنيين من أبناء تيمور الشرقية - ليس لهم أي نفوذ في تيمور الشرقية. وأصدقاؤنا في منظمة العفو الدولية والقساوسة في الكنيسة الكاثوليكية لتيمور الشرقية يخبروننا بأن ما يقرب من ثلث أبناء تيمور الشرقية قد توفوا منذ غزت إندونيسيا ديارهم - وهو معدل يقترب من الإبادة. إن التعذيب والاعتقالات العشوائية والاختفاءات واغتصاب النساء التيموريات لا تزال تمارس هناك.

إن تيمور الشرقية لا تزال مستعمرة. وكل ما تغيّر هو اسم الحاكم الأجنبي. إن الاستعمار الذي يمارسه نظام إندونيسيا الذي يسيطر عليه العسكريون أكثر وحشية حتى من النظام الاستعماري البرتغالي الذي حكم تيمور الشرقية قبل عام ١٩٧٥. وكانت البرتغال قد وافقت أخيرا على السماح لتيمور الشرقية

بممارسة حقها في تقرير المصير. إلا أن القوات المسلحة الإندونيسية قامت بغزوها قبل ممارسة ذلك الحق.

لقد رفضت إندونيسيا أن تعترف بحق تيمور الشرقية في تقرير المصير. وغزوها لتيمور الشرقية يذكر بغزو العراق للكويت. في تلك الحالة رفض المجتمع الدولي دعوى أن الكويت طلبت الانضمام، وطالب بانسحاب القوات العراقية. ومع هذا فإن الجرائم التي ارتكبتها الدكتاتورية العراقية في الكويت ضئيلة بالمقارنة بتلك التي ترتكبها الدكتاتورية الإندونيسية في تيمور الشرقية. وكما ذكرت صحيفة "ذي غازت" الصادرة في مونتريال في مقالة افتتاحية:

"إن الفرق الوحيد هو أن تيمور الشرقية أصبحت المحافظة الإندونيسية السابعة والعشرين، بينما أصبحت الكويت المحافظة العراقية التاسعة عشرة فقط".

لقد حان الوقت لإنهاء هذا المعيار الدولي المزدوج.

إن الأسقف بيلو، زعيم الكنيسة الكاثوليكية لتيمور الشرقية، يقول إن أبناء تيمور الشرقية يموتون كشعب وكأمة تحت الحكم الإندونيسي. وفي عام ١٩٨٩ طلب من الأمم المتحدة في مبادرة شخصية إجراء استفتاء يوفر لتيمور الشرقية الاختيار بين الاستقلال والاندماج مع إندونيسيا. إنها لوصمة عار في سجل الأمم المتحدة أن رسالة الأسقف لم يتصرف على ضوئها. وإنني آمل مخلصا أن يزيل أعضاء هذه اللجنة تلك الوصمة دون مزيد من التأخير.

ومع كل ذلك، وإذا كان شعب تيمور الشرقية يريد حقا أن يكون جزءا من إندونيسيا، فما الذي يخسره النظام الإندونيسي إذا أعطى ذلك الشعب حرية التصويت؟

ومما يُسير البرلمانيين الكنديين من أجل تيمور الشرقية أن حكومة كندا كانت من الدول التي اشتركت في تقديم القرار الأخير الناجح للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، إذ ناشد النظام الإندونيسي إنهاء الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وكذلك نحيط علما بأن القرار قد دعا الى السماح بنشر التقرير الذي كتبه السيد آموس واكو من كينيا حول زيارته الأخيرة الى تيمور الشرقية، ولقد أحزننا أن التقرير لم ينشر حتى الآن وأن القوات المسلحة الإندونيسية تواصل انتهاك حقوق الإنسان في تيمور الشرقية دون عقاب.

غير أن احترام حقوق الإنسان لا يكفي. ينبغي إتاحة الفرصة للشعب كي يختار مستقبله.

إن تيمور الشرقية أكبر إقليم متبق في جدول أعمال هذه اللجنة، والسبب الوحيد لبقائها في الجدول هو تعنت الدكتاتورية الإندونيسية. فالحل في نهاية المطاف سيأتي من الإندونيسيين، وبينهم الكثيرون ممن لا يرغبون في التشبث بتيمور الشرقية. فلو أتيحت للإندونيسيين فرصة أن يمارسوا الديمقراطية الحقة، وأن يعبر كل فرد منهم عن رأيه بحرية، فإنني أتوقع تحرير تيمور الشرقية في القريب العاجل.

وآمل أن تولي هذه اللجنة اهتماما خاصا لقضية زانانا غوسماو، والمجلس الوطني الموبيري للمقاومة. لقد حكم على زانانا بالسجن مدى الحياة في أيار/ مايو بعد إجراء محاكمة كانت مثار سخرية العدالة. حتى أن المحاكمة انتهكت العرف القضائي لإندونيسيا نفسها. ولا تسمح القوات المسلحة الآن للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول الى زانانا وغيره من السجناء السياسيين في تيمور الشرقية. إن مركز زانانا بين أوساط شعبه شبيه بمركز نلسون مانديلا وريغوبرتا مينتشو في غواتيمالا. والواقع أن الزعيمين كليهما ناشدا النظام الإندونيسي إطلاق سراح زانانا فورا.

إن الدائرة الانتخابية التي أمثلها في قلب مدينة تورنتو التجاري في كندا تضم عشرات الآلاف من الكنديين الناطقين بالبرتغالية، وقد أمضى العديد منهم بعض الوقت في تيمور الشرقية قبل الغزو الإندونيسي. إن الجالية البرتغالية الكندية في كندا تشعر ببالغ القلق إزاء ما يجري في الإقليم. والقرار الأول الذي اعتمده المؤتمر الوطني البرتغالي الكندي الذي تشكل حديثا هذا الربيع كان قرارا مؤيدا لشعب تيمور الشرقية.

وهناك قطاعات أخرى عديدة من المجتمع الكندي أصبحت تشعر بقلق متزايد إزاء الوضع في تيمور الشرقية. ومؤخرا، على سبيل المثـــال، أصدر حزب العمال الكنـــدي، الذي يمثل ٢,٥ مليون عضو بيانا يؤيد

فيه حق تقرير المصير لتيمور الشرقية ووعد بالعمل من أجل تحقيق هذا الهدف مع الاتحاد الدولي للنقابات الحرة.

في كندا ينتشر قلق متزايد بالنسبة لتيمور الشرقية، وينطبق نفس الشيئ على البلدان الأخرى ليس فقط في أمريكا الشمالية وأوروبا وإنما في قارات أخرى أيضا. وأثناء أحد الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان طالبت أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية من آسيا بتحرير تيمور الشرقية من نير الحكم الإندونيسي. وفي الوقت نفسه، فإن حكومات هذه البلدان تواصل دعم الموقف الإندونيسي، وأشير باحترام الى أن المنظمات غير الحكومية هي التي تمثل الآراء الصادقة لأغلبية الشعب في بلدانها، وأطلب اليكم أن تستمعوا الى أصوات هؤلاء الناس وليس لأصوات حكوماتهم فقط.

إن تيمور الشرقية ليست عبارة عن خطوط ترسم على الخريطة فقط. إنها مسألة شعب أنكرت عليه حقوقه بطريقة منهجية كبشر وكمواطنين في المجتمع العالمي.

لقد تأثرت شخصيا بالقصص التي يرويها شباب تيمور الشرقية الذين التقيتهم. وحقيقة أن شباب تيمور الشرقية ما زالوا يقاتلون من أجل استقلالهم تدل على أن الشعب لم يقبل بالحكم الإندونيسي وليس على وشك القبول به. إن مقاومته المستمرة تذكرنا بالشبان الفلسطينيين الشجعان الذين يرفضون قبول حكم اسرائيل.

في شهر أيار/ مايو التقيت كونستانسيو بنتو، وهو شاب تيموري يافع أجبر على الفرار من وطنه في العام الماضي. لقد قام كونستانسيو بتنظيم مظاهرة سلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ انتهت بإطلاق وابل من الرصاص عليها من جانب الجنود الإندونيسين. وحظيت هذه المجزرة باهتمام دولي لمدة قصيرة، حتى أن بلادي أمرت بتجميد المساعدة التي تقدمها لإندونيسيا احتجاجا على ذلك، ولا يزال إجراء تجميد المساعدة قائما. واستمعت هذه اللجنة الى شهادة مسهبة عن المجزرة في دورة الصيف الماضي. وقد أوفد البرلمانيون من أجل تيمور الشرقية وايست تيمور اليرت نيتوورك في كندا لي - ليان غبونز، وهو شقيق أحد الضحايا، للتكلم أمام اللجنة.

ففي دولة ديمقراطية، كان يمكن لكونستانسيو أن يترك بسلام كي يندب وفاة أصدقائه. إلا أنه بدلا من ذلك ألقي القبض عليه، وفر أخيرا من إندونيسيا تفاديا لمحاكمته بتهمة التخريب. وبينما كان في أمريكا الشمالية، كان يجري استجواب زوجته في تيمور الشرقية. غير أن كونستانسيو كان يؤمن إيمانا قويا بحق شعبه في تقرير المصير بحيث أنه واصل التعبير عن رأيه جهارا.

وهناك شاب آخر من تيمور الشرقية اسمه آبي سواريز، يعيش في الدائرة الانتخابية التي أمثلها وهي ترينتي سبادينا. لقد ترعرع آبي في ظل الحكم الإندونيسي بل إنه تابع دراسته الجامعية في إندونيسيا. غير أنه لم يتخل أبدا عن إيمانه بتيمور شرقية حرة. وفي آذار/ مارس مثّل أمام لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة في جنيف وتوجه بنداء بليغ للقيام بإجراء دولي. وقال آبي للجنة حقوق الإنسان إن شعب تيمور الشرقية، المحروم من حرية التعبير، يتطلع الى المجتمع الدولي من أجل المساعدة. واستمعت اليه لجنة حقوق الإنسان كما استمعت الى آخرين غيره ممن يحملون رسالة مماثلة، واعتمدت اللجنة قرارا قويا يدين الحكومة الإندونيسية على انتهاكاتها العديدة المحددة لحقوق الإنسان، وعلى الأخص مذبحة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في ديلي.

أطلب الى اللجنة أيضا أن تستمع الى الأصوات التيمورية التي تنادي بحقوقها. وأمام اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار اليوم فرصة اتخاذ خطوة باتجاه تحقيق الحرية لإقليم مستعمر آخر. ويحدوني الأمل بأن اللجنة ستخطو هذه الخطوة وتنهي معاناة شعب تيمور الشرقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل هناك أية أسئلة من أعضاء اللجنة؟

السيد فزوانثان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر عضو البرلمان الكندي على تجشمه عناء لمخاطبتنا.

أود أن أقدم له سؤالا بسيطا: منذ متى يبدي أعضاء البرلمان الكندي اهتماما بهذه المسألة ويحضرون اجتماعات هذه اللجنة؟ هل يحدث ذلك منذ زمن بعيد؟ أم أنهم بدأوا مناصرتهم لهذه المسألة من وقت قريب؟

السيد هيب (البرلمانيون الكنديون من أجل تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أصبحت عضوا في البرلمان في ١٩٨١. ولا شك بأنه منذ ١٩٨٢ أو ١٩٨٣ تكلم أعضاء البرلمان الكندي مع مؤيدي وممثلي شعب تيمور الشرقية وأثاروا هذه المسألة في البرلمان الكندي أثناء فترة طرح الأسئلة.

أعتقد أن مجموعة البرلمانيين الكنديين من أجل تيمور الشرقية تشكلت منذ ما يقارب ٤ أو ٥ سنوات. وكما ذكرت سلفا، إنني العضو الرابع من البرلمان الكندي الذي يخاطب اللجنة بشأن هذا الموضوع.

السيد عرضاوي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بعد أن استمعت بكل انتباه لبيان عضو البرلمان الكندي، أنا كذلك أريد أن أطرح عليه سؤالا: هل أن البرلمانيين الكنديين من أجل تيمور الشرقية والبرلمان الكندي بوجه عام يهتمون بكل الشعوب المضطهدة على الأرض أينما وجدوا - في جنوب أفريقيا أو في فلسطين أو في البوسنة - أم أنهم يهتمون فقط بالشعب المضطهد في تيمور الشرقية؟

السيد هيب (البرلمانيون الكنديون من أجل تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): البرلمان الكندي منبر لمناقشة حالات ونضالات كثيرة للشعوب المضطهدة في العالم.

موقفنا هو نفس الموقف الذي جهر به رئيس وزرائنا السابق، الشريف براين ملروني، بشأن ضرورة إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وكندا كانت ولا تزال عضوا نشطا في مجموعة البلدان التي تطبق العقوبات على حكومة جنوب أفريقيا إلى أن يحين الوقت الذي يكون فيه الفصل العنصري قد انتهى.

كما ناقشنا بين حين وآخر المشاكل في أمريكا الوسطى، وعلى وجه الخصوص في السلفادور وغواتيمالا. وأنا شخصيا كثيرا ما أثرت هذه المسائل في برلماننا.

وطرحنا مسائل متعلقة ببيرو، وبشيلي أثناء حكم الدكتاتور أوغستوبنوشيت.

وطرحنا مسائل متعلقة ببلدان عديدة، لا سيما أن كثيرا من الناس جاءوا إلى كندا أثناء الـ ١٥ سنة الماضية أو أكثر كلاجئين هربا من القمع في بلدان كثيرة، وحملوا لنا الأنباء المباشرة الجديدة عن الأحداث الجارية هناك.

وبصفتي الناطق الرسمي باسم حزبي، الحزب الديمقراطي الجديد، بشأن المسائل المتعلقة بالهجرة واللاجئين منذ ١٢ سنة، سنحت لي الفرصة في مناسبات عديدة لأصغي إلى القصص التي رواها أولئك

اللاجئون، وأتحقق من صحتها مع هيئة العفو الدولية ومنظمات رصد حقوق الإنسان الأخرى، وأناقش بعضا من تلك المسائل مع زملائي أعضاء البرلمان.

وخلال حرب الخليج صوت حزبنا، الحزب الديمقراطي الجديد، بالإجماع ضد مشاركة كندا في الحرب لأننا رأينا أنه ليس من الإنصاف أن تقتصر الأمم المتحدة في اتخاذ الإجراء الفعال على هذه المسألة فقط، بينما مسائل أخرى كثيرة جدا لا يجري علاجها.

وتكلمنا على وجه التحديد عن مسألة تيمور الشرقية، ووضعنا المقارنة بينها وبين الكويت التي سبق أن أشرت إليها في ملاحظاتي. وطرحت المسألة في لجنتنا المعنية بحقوق الإنسان، التي هي لجنة فرعية تابعة للجنة الشؤون الخارجية، وبالذات من جانب السيد سفين روبنسن، الناطق باسم حزبنا بشأن الشؤون الدولية.

وبوصفنا حزبا صغيرا، لم نتمكن من تناول كل حالات القمع في العالم بشكل كامل، لكننا نستهدف حتما أن نؤازر المنظمات التي تطالب بالعدالة.

وقد أرسلت الحكومة الكندية قوات كندية لصيانة السلم في البوسنة، كما فعلت في أماكن أخرى، بدءا بالسويس قبل عقود، بهدف محاولة المساعدة في حسم الصراعات هناك.

إن مسألة تيمور الشرقية واحدة من الحالات التي تسبب القلق البالغ للبرلمانيين الكنديين.

السيد فزوانتان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تيمور الشرقية إقليم من ١٧ إقليما تنظر فيها اللجنة. هل سيدلي أعضاء البرلمان الكندي ببيانات تتعلق بالأقاليم الأخرى؟ هل لديهم الاهتمام أيضا بمسائل أخرى؟

السيد هيب (البرلمانيون الكنديون من أجل تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لما كان البرلمان الكندي غير منعقد الآن، ولم ينعقد في الشهر الماضي، وقد لا ينعقد قبل الانتخابات التي من المحتمل إجراؤها في فصل الخريف، فإن أعضاء البرلمان متفرقون إلى حد ما، وليس في إمكاني أن أقول إن كان أي عضو من البرلمان سيحضر هنا ليتكلم عن بعض المسائل الأخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ السيد هيب، بأنه يستطيع أن يحصل، إذا أراد، على معلومات تتعلق بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي من الأمانة.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد تشارلز شينر، شبكة عمل تيمور الشرقية/فرع الولايات المتحدة، مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد شينر.

السيد شينر (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمي تشارلس شينر، وإنني أنسق أنشطة شبكة عمل تيمور الشرقية، فرع الولايات المتحدة. إننا نقدر الفرصة التي أتيحت لنا لمخاطبتكم اليوم، كما نقدر اهتمامكم المستمر بتيمور الشرقية.

نظرا إلى وجود ملتمسين عديدين ذوي اطلاع حسن ولديهم قدر واسع من المعلومات، فإننا لن نستغرق الوقت في وصف الحالة الخطيرة في تيمور الشرقية. وبدلا من ذلك، نود أن نبلغ اللجنة عن تطورات ذات صلة حدثت في الولايات المتحدة خلال العام الماضي. وبما أن حكومة الولايات المتحدة تؤيد الغزو والاحتلال الإندونيسيين لتيمور الشرقية منذ عام ١٩٧٥، يحدونا الأمل في أن تحدث التغيرات في سياسة الولايات المتحدة تغيرا في السياسة التي تتبعها الحكومة الإندونيسية، وفي قدرة الأمم المتحدة على العمل من أجل إيجاد حل لمحو وصمة العار هذه عن الضمير العالمي.

إن شبكة عمل تيمور الشرقية تأسست في بداية عام ١٩٩٢ وأثناء الـ ١٨ شهرا من عملنا في الأوساط الشعبية الرامي إلى زيادة معرفة الأمريكيين بالجرائم التي ترتكب في تيمور الشرقية وفي دور حكومتنا في الأعمال الوحشية التي أرتكبت على مدى ١٨ عاما، لمسنا ازديادا هائلا في الوعي والنشاط لدى الشعب الأمريكي. وهذا النشاط بدأ يفعل فعله لإحداث تغيير في السياسة الأمريكية. ولا يزال يتعين على كل من حكومتي الولايات المتحدة وإندونيسيا أن تقطعا شوطا بعيدا للتعويض عن مسؤوليتهما الجنائية عن الإبادة الجماعية للشعب التيموري، ولكن التحرك يسير، على الأقل في بلدي، في الاتجاه الصحيح.

لقد أقدم كونغرس الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي على قطع المساعدات العسكرية التي كان يقدمها لإندونيسيا، متجاهلا الجهود النشطة التي بذلتها إدارة بوش والحكومة الإندونيسية والشركات التي استمالتها إندونيسيا للعمل بهدف المحافظة على تلك المساعدات. وبرنامج ايميت (IMET) الذي كان الضباط العسكريون الإندونيسيون يأتون بموجبه إلى الولايات المتحدة للتدريب ألغي، وجاء الغاؤه بمثابة رد مباشر على أعمال القهر الجارية في حق شعب تيمور الشرقية، ومنها مذبحة سانتاكروز التي حدثت بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

إن إندونيسيا حاولت مؤخرا شراء برنامج التدريب العسكري نفسه الذي اعتادت أن تتلقاه كمساعدات. فبتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، كتب السيناتور باتريك ليهي، رئيس اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية، والسيناتور كليبورن بيل، رئيس لجنة الشؤون الخارجية، إلى وزير الخارجية وارن كريستوفر ما يلي:

"لقد شعرنا بالارتياح إزاء الملاحظات التي أبديتموها في وقت سابق من هذا العام ومفادها أن الحالة في تيمور الشرقية تستأهل 'إعادة نظر'. كذلك نحيي الإدارة على تأييد القرار الذي اتخذته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في آذار/ مارس ١٩٩٣ الذي حث الحكومة الإندونيسية على التصدي للمشاكل المستمرة لحقوق الإنسان.

"لذلك، نشعر بالقلق إزاء علمنا بأن الحكومة الإندونيسية تخطط لشراء مساقات الثقافة العسكرية من خلال برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) وعندما اتخذ الكونغرس الخطوة المميزة المتمثلة بقطع مساعدات ايميت العام الماضي، لم يفعل ذلك لمنع استفادة القوات المسلحة الإندونيسية من أموال من دافعي الضرائب في الولايات المتحدة فحسب، بل أيضا لتوجيه رسالة شديدة مفادها أنه ينبغي للحكومة الإندونيسية أن تتخذ خطوات حاسمة لردع المزيد من أعمال الإساءة لحقوق الإنسان. إن الحاجة إلى تلك الرسالة لم تتضاءل، وأي قرار تتخذه الإدارة للترخيص لمبيعات الثقافة العسكرية سيكون متعارضا على نحو مباشر مع مقاصد الكونغرس".

وكما ذكر السيناتوران، أقدمت الولايات المتحدة على عكس موقفها في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف في آذار/ مارس الماضي، واشتركت في تقديم القرار المتعلق بتيمور الشرقية، إن هذا التغيير تغيير بارز في سياسة الولايات المتحدة، ونحن نتوقع له أن يستمر. ويحدونا الأمل في أن تعمل الأمم المتحدة على تنفيذ هذا القرار، وأن تمتثل إندونيسيا للتصويت الساحق في اللجنة، وتسمح للمقررين الخاصين بتنفيذ المهام الموكولة إليهم.

وفي مجال آخر، أعلن الممثل التجاري للولايات المتحدة مؤخرا أن أمام إندونيسيا فترة تنتهي في شباط/فبراير المقبل لتقدم على تحسين سجلها المتصل بقوانين العمل وحقوق الإنسان، أو تواجه تعليق مزايا التعريفة بموجب نظام الأفضليات المعمم. وعلى الرغم من أن المسائل المطروحة ذات نطاق يتجاوز تيمور الشرقية، كان للحساسية تجاه الانتهاكات الجارية لحقوق شعب تيمور الشرقية دور هام في القرار الذي اتخذته الإدارة.

إن الولايات المتحدة ما فتئت لسنوات عديدة المزود الرئيسي لإندونيسيا بالسلاح، ولكن هذا الأمر بدأ يتغير أيضا. فقبل ٨ أشهر، تقدمت إندونيسيا والأردن بطلب بغية السماح لإندونيسيا بأن تشتري من الأردن أربع طائرات مقاتلة نفاثة تفوق سرعتها سرعة الصوت من طراز إف - ٥ إي (F-5E). لكن وزارة خارجية الولايات المتحدة ممتنعة عن الموافقة بسبب ما يشعر به الرأي العام والكونغرس من قلق إزاء تيمور الشرقية. وثمة عدد من أعضاء مجلس الشيوخ كتبوا إلى الرئيس كلينتون ما يلي:

"إن الولايات المتحدة ستكون متناقضة مع نفسها لو أقدمت على قطع المساعدات العسكرية من جهة والموافقة على نقل الأسلحة إلى إندونيسيا عبر طرف ثالث من جهة أخرى.

"لذلك، نحثكم على الوقوف بحزم من أجل مساعدة تيمور الشرقية، ورفض أي اعتبار لبيع الأردن طائرات نفاثة مقاتلة من طراز إف - ٥ إي لإندونيسيا في هذا الوقت. ولو نالت عملية بيع الأسلحة هذه عبر طرف ثالث الموافقة، فإن ذلك لن يزعزع التزام الإدارة المحمود بحقوق الإنسان فحسب، بل أيضا سياساتها المتطورة حيال عدم انتشار الأسلحة التقليدية في منطقة جنوب المحيط الهادئ".

ثمة ملتمسون عديدون سيناقشون اليوم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، والمبادئ القانونية والتفكير السليم فيما يتعلق بالمسرحية الهزلية بعنوان "محاكمة زانانا غوسماو". إنني أرفق ببياني مقتطفات مترجمة من مطالعة دفاع السيد غوسماو عن نفسه، ولكنني لن آخذ من وقتكم لقراءتها. ويحدوني الأمل في أن تدرجوها في المحضر الرسمي لهذه الجلسة، إما بوصفها جزءا من بياني أو إذا طلبها غيري من الملتمسين. إن السيد غوسماو يتكلم بالطبع نيابة عن شعب تيمور الشرقية أفضل من أي إنسان آخر. وعلى الرغم من أن المحكمة والشعب الإندونيسي حُرما من الاستماع إلى كلماته، فإن صداها يتردد في جميع أنحاء العالم وفي ضمائرنا جميعا.

لقد أدرج السيناتور بيل، رئيس لجنة الشؤون الخارجية، كلام السيد غوسماو في "محاضر الكونغرس" بتاريخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٣. وأكد السيناتور بيل في مقدمة كلمته على الدور الحاسم للأمم المتحدة قائلا ما يلي:

"إن السيد غوسماو يقترح في بيانه الدفاعي إجراء مفاوضات بشأن مسألة تيمور الشرقية بين إندونيسيا والتيموريين الشرقيين برعاية الأمم المتحدة. وهناك محادثات تجري بالفعل على تقطع بين إندونيسيا والبرتغال، وهي البلد الذي كان يستعمر تيمور الشرقية سابقا. ومع ذلك، وعلى الرغم من الطلبات البرتغالية، لم يسمح الإندونيسيون أبدا للتيموريين الشرقيين الذين يمثلون مجموعات سياسية مستقلة، بأن يشاركوا فيها. وإنني أرى أن حلا لهذا الصراع لا يمكن التوصل اليه إلا إذا شاركت جميع الأطراف في المحادثات برعاية الأمين العام للأمم المتحدة. ...

"سيدي الرئيس، إن الحكومة الإندونيسية، بما تقوم به من أعمال، تكفل بأن مسألة تيمور الشرقية لن تتلاشى. لقد زرت إندونيسيا سابقا وتكون لدي انطباع جيد عن الجهود الحثيثة التي يبذلها الشعب الإندونيسي من أجل التنمية. لقد ازدهر الشعب. وصحيح أيضا أنه وفر بعضا من ازدهاره لشعب تيمور الشرقية للمساعدة على تنميته. وإندونيسيا تفعل الكثير لتحقيق المزيد من

الازدهار في منطقة جنوب شرقي آسيا، وتعمل في الآونة الأخيرة جدا على مساعدة الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها من أجل إحلال السلم في كمبوديا. ولكن المجتمع الدولي ينظر إلى جميع الأعمال الطيبة التي تقوم بها إندونيسيا وكأنها ببساطة لم تكن، وذلك عندما تجري في تيمور الشرقية أعمال القتل والتخويف والقمع الوحشي للمعارضين المسالمين. وإندونيسيا تسيئ إلى نفسها من خلال ما تقوم به من أعمال في تيمور الشرقية. وباستطاعتها أن تفيد نفسها إفادة لا حد لها من خلال الاعتراف بأن التيموريين الشرقيين لهم الحق أيضا في تقرير مستقبلهم بالذات على نحو سلمي".

وأود أن استرعي انتباه اللجنة إلى المحادثات التي جرت بين الرئيس كلينتون والرئيس سوهارتو في طوكيو قبل أقل من أسبوع. لقد أمضى الزعيمان ربع وقتهما في بحث مسائل حقوق الإنسان، ولا سيما تيمور الشرقية. إنها المرة الأولى التي يثير فيها زعيم أمريكي مسألة تيمور الشرقية مباشرة مع رئيس جمهورية إندونيسيا. وكان السيد كلينتون يستجيب للآراء التي أعرب عنها ٤٣ عضوا في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الذين كتبوا ما يلي:

"إننا نعتقد أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تعيد النظر في سياستها حيال تيمور الشرقية بهدف تيسير إجراء مفاوضات جادة في الأمم المتحدة يمكن لها أن تغير من الأمر الواقع غير المقبول. وهذه المفاوضات ستكون سعيا لتحقيق حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير، الأمر الذي أيده مجلس الشيوخ في القرار الذي اتخذه بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وهذه المفاوضات يتعين أن تضم أيضا ممثلين عن التيموريين الشرقيين فضلا عن إندونيسيا والبرتغال، وهما الطرفان الدبلوماسيان الآخران في الصراع. ونعتقد أن الولايات المتحدة ينبغي أن تعمل مع حلفائها في آسيا وغيرها لإقناع جاكرتا، عبر الوسائل الدبلوماسية، بأن ليس من المصلحة البعيدة المدى لإندونيسيا أن تواصل السياسات التي انتهجتها في تيمور الشرقية منذ عام ١٩٧٥".

في العام الماضي وصف الرئيس كلينتون السياسة السابقة للولايات المتحدة تجاه تيمور الشرقية بأنها "عديمة الضمير". ومنذ بضعة أشهر قال السيد ألبرت غور، نائب الرئيس، إن الاحتلال:

"جريمة ارتكبتها حكومة إندونيسيا ضد شعب تيمور الشرقية. إن تاريخ الصراع هناك طويل ومعقد، ولكن جوهر الظلم فيه في منتهى البساطة: شعب بريء أعزل يقتل ويسجن وتساء معاملته في وطنه".

هذه التصريحات والإجراءات الوارد وصفها آنفا توضح أن سياسة الولايات المتحدة تغيرت. صحيح أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعيّن القيام به، ولكننا بدأنا أخيرا نسير في الاتجاه الصحيح.

ونأمل أن ينعكس تغير الاتجاه أيضا في الأمم المتحدة وبالطبع في جاكرتا. لقد عانى شعب تيمور الشرقية ومات وناضل طوال ١٨ عاما ضد القمع الإندونيسي، وقبله، ولسنوات طويلة، ضد الاستعمار البرتغالي. وقد آن الأوان منذ أمد بعيد لأن يدعم المجتمع الدولي مبادئه المطبوعة بإجراء عملي، ويهب لمساندة ذلك الشعب.

وسنكون مقصرين لو لم نعرب عن قلقنا بشأن الحلقة الدراسية الأخيرة المعقودة في بورت مورسبي، والقيود التي فرضت على اشتراك ممثلي مركز موارد شواغل المحيط الهادئ، والمجلس الوطني للمقاومة الموبرية. وإذا أريد لهذه اللجنة أن تفي بولايتها فإنها بحاجة إلى معلومات من جميع أهالي المنطقة ولا سيما أولئك الذين لا تمثلهم الحكومات. نرجو أن يكون ما حدث هناك مجرد خطأ إداري، ولا يعني أي تغير في نهج اللجنة الخاصة. وقد تشجعنا أكثر بسير العمل اليوم، حيث يجري الترحيب بمشاركة أي شخص لديه مدخلات ذات مغزى، وآمل أن يظل هذا هو المعيار لإجراءات اللجنة.

أود في الختام أن أوجه انتباه اللجنة إلى مقال افتتاحي نشر في صحيفة "واشنطن بوست" في عددها الصادر يوم الجمعة الماضي، وسأقرأ منه الفقرة الأخيرة:

"يقال عادة أن نية إندونيسيا في الإبقاء على سيطرتها على تيمور الشرقية مصدرها نزعة استعمارية فجة. وقد يجدر التذكير أيضا بأن هذا الأرخبيل المؤلف من جزر متنوعة إثنيا حريص على وضع سابقة لحركات انفصالية أخرى. إلا أنه لا غرور إندونيسيا الامبريالي ولا راحتها السياسية بحاجة إلى تخلي ٦٠٠ ألف شخص، وهم ما تبقى من أبناء تيمور الشرقية عن حقهم الذي تدعمه الأمم المتحدة في تقرير المصير. وما من شك في أن إندونيسيا تستطيع أن تتحمل التكاليف الدولية لتمسكها بتيمور الشرقية، حتى وإن ضاعفت منها إدارة كلينتون. ولكن لماذا تريد أمة تصبوا إلى العصرية وإلى القيام بدور رئيسي في منطقة المحيط الهادئ أن ترهق نفسها بكل هذا العبء؟

إن الرئيس سوهارتو بوسعه أن يترك لبلده تراثا ثريا بقبوله عملية تقرير المصير للتيموريين، التي تقف الأمم المتحدة مستعدة لترتيبها".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يرغب أي عضو في توجيه أسئلة للسيد شينر؟

السيد فيسواناثان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر السيد شينر على المحاضرة التي ألقاها علينا عن سياسات الولايات المتحدة تجاه إندونيسيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومسائل شتى أخرى. فهل يسمح بأن يخبرنا أيضا عن موقف نفس العناصر، مثل صحيفة "واشنطن بوست" وغيرها، حينما كانت تيمور الشرقية مستعمرة برتغالية؟ هل كان لديها نفس الاهتمام آنذاك، أم أن اهتمامها هذا شيء جديد؟

أجد أن مختلف المنظمات من البلدان المتقدمة النمو تبدي اهتماما انتقائيا بالدعاية لقضايا معينة، بينما تركن إلى نسيان قضايا أخرى تشترك فيها البلدان المتقدمة النمو.

هذا هو السياق الذي أود أن أعرف فيه إن كان لدى السيد شينر والأناس الذين يمثلهم اهتمام مستمر بهذه القضية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): للسيد شينر أن يجيب على السؤال إن رغب في ذلك.

السيد شينر (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الهند على سؤاله. لا أستطيع أن أتكلم نيابة عن جميع المعنيين في منظمتي، ولكن الكثيرين منا كانوا قلقين إزاء ما كان يحدث تحت الاستعمار البرتغالي. ولكنني أعتقد أن الدافع الرئيسي وراء تركيز الكثير منا بشكل خاص على تيمور الشرقية في ظل الاستعمار الإندونيسي هو أن حكومتنا - حكومة الولايات المتحدة - كان لها يد في ذلك الاستعمار: حقيقة أن رئيسنا ووزير خارجيتنا كانا يزوران الرئيس سوهارتو في اليوم السابق لغزو إندونيسيا لتيمور الشرقية، وأن طائرات "برونكو أو. في. - ١٠" وبنادق "إم. - ١٦" التي وردتها الولايات المتحدة هي المسؤولة عن موت الكثيرين من ٢٠٠ ألف شخص قتلوا في تيمور الشرقية.

وعن نفسي شخصيا، شعرت بقلق بالغ عندما تآمرت حكومتي على قتل الناس في نيكاراغوا والسلفادور والعراق وفييت نام، وفي كل مكان من العالم تصرفت فيه حكومتي باسمي ولكن دون أي وازع أخلاقي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ السيد شينر أن المنظمات التي أشار إليها في بيانه لم تفرض عليها أية قيود في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعنية بإنهاء الاستعمار. لقد أتيحت لها المشاركة الكاملة في الحلقة الدراسية.

السيد شينر (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذن، لا بد أنني حصلت على معلومات غير صحيحة بشأن هذه النقطة.

ترك السيد شينر المقعد المخصص.

بناء على دعوة الرئيس، شغلت السيدة كارمل بوديارجو (حملة إندونسيا لحقوق الإنسان (تابول))، مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة بوديارجو.

السيدة بوديارجو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حملة إندونيسيا لحقوق الإنسان (تابول) تشعر بالامتنان على هذه الفرصة للتقدم ببيان. إننا، بوصفنا منظمة، نتابع الأحداث في تيمور الشرقية عن كثب، ونرى من واجبنا أن نبلغ اللجنة، بصفة خاصة، عن طبيعة الحكم العسكري لإندونيسيا وسلوكها في تيمور الشرقية.

يؤكد كل من زار تيمور الشرقية حديثا أن ذلك البلد يحمل كل سمات الإقليم المحتل. وأكثر هذه السمات لفتا للنظر هي الاستياء الشديد الذي يكنه التيموريون للإندونيسيين. فالتيموريون يشعرون الآن كأنهم أجانب في بلدهم. والعملية العسكرية الإندونيسية الجارية الآن زادت من سوء الحالة.

وأشير الآن إلى عملية الجيش في تيمور الشرقية. تسمى العملية العسكرية الحالية "أوبيراسي تونتاس"، وهذه العبارة تعني تقريبا "العملية القاضية". وعلى حين كانت العمليات السابقة تركز على مطاردة المغاورين في الجبال، فإن "أوبيراسي تونتاس" تستهدف، في المقام الأول، القضاء على المقاومة السرية في المدن، وهي توصف بأنها "عملية إقليمية".

والعملية الإقليمية هي وزع أعداد كبيرة من القوات لاقتحام المناطق المأهولة، بغرض سحق جميع أشكال المقاومة. وزاد وجود القوات الكاسح من تعميق مخاوف الأهالي من المستعمر. وكان الغرض الأساسي من "أوبيراسي تونتاس"، وفقا للقائد العسكري، العميد ثيو سيافي - وهو الآن لواء، والحاكم الإندونيسي العميل أبيليو أوسوريو سواريس، هو التعامل مع من يطلق عليهم اسم "التيموريين المنافقين"، وهم من يعملون في الإدارة ومعها، وفي الوقت ذاته يشاركون في كفاح الاستقلال أو يتعاطفون معه.

الاستراتيجية العسكرية الجديدة من وضع اللواء سيافي الذي تولى القيادة في تيمور الشرقية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، بعد مذبحة سانتا كروز مباشرة، والذي عاد، وعلى نقيض سلفه اللواء واروو الذي كان يأخذ بنهج متعقل وحكيم، تتملكه رغبة في الانتقام تجاه النهج الأمني المتشدد. وتحول اللواء ماروو إلى كبش الفداء بزعم أن أسلوبه الرخو - على حد قولهم - شجع شباب تيمور الشرقية على التظاهر في الشوارع على نطاق لم يسبق له مثيل، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. ولا غرابة في أن اللواء ماروو تم تسريحه من الجيش مؤخرا.

لقد سلك اللواء ثيو سيافي طريقا مختلفا. وأصبح بعد سنوات كثيرة من الخبرة في تيمور الشرقية لا يثق بجميع أبناء تيمور الشرقية ويعرف أن الأغلبية العظمى منهم تكن في أعماقها النوايا السيئة ضد المحتلين الإندونيسيين. وهو يعرف أن استئصال المقاومة المسلحة والقضاء على منظمات الشباب السرية ليسا كافيين. فإذا كان لظهر المقاومة أن يكسر تعين التطهير الكامل للجهاز الإداري الإندونيسي في تيمور الشرقية - تلك هي العبارة التي يستخدمونها. ولعله قرر تفادي فعل ذلك في عملية تطهير شاملة واحدة، ولكن الجواسيس وعملاء "المخابرات" يراقبون الناس في كل مكان، مما يزيد من المخاوف التي يثيرها الجنود المدججون بالسلاح في زيهم الرسمي.

لقد ظلت منظمتي، طيلة سنوات، تركز على دراسة الهياكل العسكرية في تيمور الشرقية. وسنعود إلى هذا الموضوع مرة أخرى هذه السنة. لقد أعلن اللواء ثيو سيافي، منذ أكثر من سنة، أن كولاكوبس، قيادة العمليات الخاصة في تيمور الشرقية سيجري تفكيكها. وصور هذا على أنه تحول عن العمليات العسكرية الخاصة في تيمور الشرقية. وفي الحقيقة، لم يتضمن ذلك الإعلان شيئا من هذا القبيل. وبعد التأجيل بضع مرات، حل كولاكوبس في نيسان/أبريل من هذه السنة، أن عين اللواء سيافي قائدا عسكريا للقيادة العسكرية التاسعة لأودايانا، في بالي، القيادة العسكرية الإقليمية التي تضم تيمور الشرقية. وفي نفس الوقت، تولت الوحدات المساعدة الأولى للاستخبارات في بالي قيادة كوريم ويرا دهارما - ١٦٤، وهي القيادة العسكرية دون الإقليمية في ديلي. وقد واصل اللواء سيافي، بعكس قادة أودايانا السابقين، ممارسة السيطرة الشخصية المباشرة على الحالة في تيمور الشرقية. واليوم، لا يزال نفس هذا الضابط يتولى قيادة العمليات في الأراضي المحتلة، ولكنه يتبوأ الآن منصبا أرفع وأقوى من ذي قبل. وقد أصبحت كولاكوبس زائدة، مع تولي اللواء سيافي تصريف الأمور من بالي.

ويقوم عدد كبير من القوات من جميع أجزاء إندونيسيا بدوريات في تيمور الشرقية. وقد تكلم اللواء عن تحويل التأكيد من القوات المقاتلة إلى القوات الإقليمية، ولكن بالنسبة لسكان أية قرية تيمورية مكتظة بالقوات، لا تعني نوعية هذه القوات شيئا. ويصر اللواء أيضا على أن القوات الإقليمية تشترك فيما يسمى بالتنمية - تشق الطرق وتقيم الجسور وتعلم التيموريين طرق إنتاج الغذاء. وهذه هي مهمة التمديد الصلفة المزعومة للمستعمر طوال العصور. وفي نفس الوقت، يوجد عملاء استجبارات الجيش في كل مكان، يخلقون الفرقة والريبة فيما بين التيموريين.

وإن "أوبيراسي تونتاس" أسلوب إندونيسيا للاستراتيجية السيئة السمعة، استراتيجية الصراع المنخفض الكثافة، التي تعتبر بعدا رئيسيا لممارسة أعمال الانتقام من السكان العـــزل أينما وقعت أنشطـة المقاومة. وتستهدف الحرب النفسية تحطـيم معنويات السكان. وقد قدمت الأحداث في تيمور الشرقية منذ

بداية هذه السنة أمثلة غريبة عديدة. وفي غضون أيام من إلقاء القبض على قائد المقاومة اكسانانا غوسماو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قدم على شاشات التليفزيون وفي الصحافة باعتباره أسيرا مستسلما، مفعما بمشاعر الندم لقيادته المقاومة أثناء هذه الفترة الطويلة. وقد ذهبت الاستخبارات العسكرية إلى أبعد من ذلك: فقد صور إكسانانا غوسماو، رمز مقاومة شعب تيمور الشرقية، على أنه من مدمني الجنس والمخدرات، بل ومغتصب.

وقد اتخذت الحرب النفسية أيضا شكل انتهاك قدسية القسم التقليدي لأبناء تيمور الشرقية، الذي يتمثل في شرب الدماء من كل من الطرفين المشتركين في نزاع كرمز للمصالحة، أو القسم على الإخلاص المتبادل، أو كرمز للتسليم. وقد نظم القادة العسكريون المحليون في تيمور الشرقية احتفالات مزيفة لشرب الدماء لإضعاف الروح المعنوية لشعب تيمور الشرقية ولمحاولة إقناع المجتمع الدولي بأن مقاومة الحكم الإندونيسي قد انتهت.

وأود الآن أن أتناول مسألة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والصعوبات التي تواجهها الآن في تيمور الشرقية. هناك مشكلة تتمثل بوصول مراقبين خارجيين، وقد واجهت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفة خاصة عقبات في تيمور الشرقية بسبب التدخل الصارخ الذي لا مبرر له من قبل الجيش في برنامجها لزيارات السجناء. وليس من عادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إصدار إعلانات عامة بشأن علاقاتها بالحكومات المضيفة. وإن اضطرارها إلى القيام بذلك في حالة تيمور الشرقية دلالة على مدى خطورة الحالة.

وفي أيار/ مايو، قال اللواء سيافي إنه لم يعد من الضروري أن تحتفظ اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمكتب في تيمور الشرقية. وكان رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد كورنيليو سوماروغا في جاكرتا في ذلك الوقت وتلقى تأكيدات من "أعلى السلطات" - أي الرئيس سوهارتو ووزير الخارجية علي العطاس - بأن مكتب اللجنة سيظل مفتوحا. وقد قدمت تأكيدات أيضا إلى السيد سوماروغا بأنه ستزال الصعوبات التي تعرقل قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجناء في تيمور الشرقية. ومع ذلك ألغي في وقت لاحق من ذلك الشهر برنامج لزيارات السجناء في تيمور الشرقية بسبب عدم تعاون السلطات هناك.

وفي نفس الوقت، كان الضغط الدولي يتزايد من جانب حكومات كثيرة للسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة إكسانانا غوسماو، قائد المقاومة المحكوم عليه بالسجن مدى الحياة في ٢١ أيار/ مايو، والذي قال في بيانه الدفاعي - الذي لم يسمح له بتلاوته في المحكمة - إنه سيضرب عن الطعام.

وبعد أن أخذ معصوب العينين من المحكمة بعد انتهاء المحاكمة، تنوقلت أنباء مزعجة عن حالتـه الجسدية وإجباره على تناول الغذاء وسوء معاملته. وقد أدى الضغط الدولي المكثف بحكومة جاكرتا إلى إقناع السلطات العسكرية في تيمور الشرقية بالسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالزيارة. ورغم أن الحكومات أرادت أن تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة إكسانانا غوسماو، فقد أوضحت تلك اللجنة ذاتها دوما أنها لا تريد مجرد زيارة إكسانانا غوسماو وحده ولكن زيارة جميع سجناء تيمور الشرقية.

وبعد ذلك، جاء الإعلان عن برنامج آخر للزيارات من المقرر أن يبدأ في ١٧ حزيران/يونيه من هذه السنة، ولكن ذلك البرنامج قد ألغي أيضا في بحر يوم واحد. وفي هذه المرة أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيانا صدر في البلاغ رقم ١٨/٩٣ المؤرخ في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، ورد فيه أنها:

"تشجب [شجبت] هذه الصعوبات المستمرة وتناشد [ناشدت] السلطات الإندونيسية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحلها وتمكين اللجنة من القيام بالزيارات على نحو ميسر".

ورغم أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ذاتها ترفض أن تقول ما إذا كان فريقها قد زار حقا اكسانانا غوسماو، فقد قال اللواء سيافي إن قائد المقاومة قد قابل بالفعل وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ١٧ حزيران/يونيه. وقد قال الكثير أيضا بالإضافة إلى ذلك، كما اقتبس في الصحيفة الإندونيسية "ريبوبليكا" الصادرة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣:

"إنهم [فريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر] سيكونون هنا مدة يومين، ولكن من الأفضل ألا يحاولوا تعطيل عملية الاستجواب أو التأثير عليها. وإذا فعلوا ذلك، فسأقوم بترحيلهم".

وبعد قوله هذا، من شأنه أن يصحب هو نفسه الفريق أثناء زيارته لإكسانانا غوسماو - وهذا أمر يتعين علي أن أضيف إنه مرفوض، على ما أفهم، وفقا لولاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالنسبة للزيارات المستقلة - وقد كرر وجهة النظر بأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا ينبغي أن يكون لها بعد مكتب في تيمور الشرقية وأكد أنه بينما تعتبر إندونيسيا سجناءها المناهضين للأمن في تيمور الشرقية سجناء مجرمين عاديين، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعتبرهم أسرى حرب أو سجناء سياسيين.

إن تحذير اللواء بترحيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم يكن مجرد كلام في الهواء. فقد ألغيت بالفعل زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ووفقا لما ذكره اللواء من الواضح أن هذا قد حدث نتيجة لتدخله الشخصي في برنامج زياراتهم.

أقول للجنة الخاصة إن هذا ينبئ بحالة تنطوي على خطورة بالغة. إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تحظى بأسمى التقدير؛ ومركزها المحايد لا غبار عليه. بيد أن الضمانات التي تلقتها "من أرفع السلطات"، على حد قول السيد سوماروغا نفسه، تبين عدم قيمتها عمليا في تيمور الشرقية.

والآن لا يسعنا إلا أن نخلص إلى أنه حتى رئيس الدولة ووزير خارجيته ليس لديهما سيطرة على ما يحدث في إقليم تيمور الشرقية؛ أو يا ترى هل رئيس الدولة يقول شيئا للعالم الخارجي بينما يتعامى عما يقوله ويفعله القائد في تيمور الشرقية؟ والآن وقد وصلت لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى طريق مسدود في مساعيها لحماية السجناء في تيمور الشرقية، ستحتاج الأمم المتحدة إلى النظر في مبادرات جديدة لإملاء إرادة المجتمع الدولي على إندونيسيا لإنهاء احتلالها غير الشرعي لتيمور الشرقية، وفي الوقت ذاته لحماية جميع السجناء والإصرار على تنفيذ القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في آذار/ مارس من هذا العام.

نقطتي الأخيرة تتصل بالمحاكمات التي تُجرى للتيموريون الشرقيون في ديلي والتي تعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه ليس من حق سلطة الاحتلال أن تفرض قوانينها على الإقليم المحتل.

إن زانانا غوسماو، الذي صدر بحقه حكم بالسجن مدى الحياة في ٢١ أيار/ مايو من إحدى محاكم ديلي، استند بقوة إلى هذا المبدأ عندما قال في بيانه الدفاعي،

"إنني أرفض ولاية أية محكمة إندونيسية لمحاكمتي، وخاصة الولاية القضائية لهذه المحكمة المفروضة بقوة السلاح والجرائم المرتكبة ضد وطني، تيمور الشرقية".

إن موقفه تثبت صحته المداولات الجارية هنا اليوم. إن تيمور الشرقية مدرجة في جدول أعمال اللجنة لأن الأمم المتحدة تعتبرها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي أو، بعبارة أخرى، بلدا محتلا.

إن محاكمة زانانا غوسماو وسائر التيموريين الشرقيين غير شرعية. وينبغي الإفراج عنهم جميعا دون إبطاء. والإفراج عن زانانا غوسماو أمر ملح بصفة خاصة، وذلك لتمكينه من الاشتراك في المفاوضات الجارية حاليا برعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد جون م. ميلر (أغير بور تيمور) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد ميلر.

السيد ميلر (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أولا نشكر اللجنة على قبول التماسنا.

تأسست منظمة أغير بور تيمور في عام ١٩٩٠؛ وهدفها هو الدفاع عن حقوق شعب تيمور الشرقية، ولا سيما حق تقرير المصير. وتحقيقا لهذه الغاية، نحاول تحسين معرفتنا في فرنسا بغزو تيمور الشرقية وضمها وبانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الدولة الإندونيسية هناك على مدى ١٧ سنة ونصف وأيضا لممارسة الضغط على حكومتنا وعلى السلطات الدولية للمساعدة على إجبار إندونيسيا على احترام القانون وذلك بوقف انتهاكاتها والإنسحاب من تيمور الشرقية. وقد عرضنا التماسا أمام هذه اللجنة في عام ١٩٩١.

إن تيمور الشرقية أكبر إقليم في قائمة هذه اللجنة. ويجري إبلاغ اللجنة بانتظام بآخر التطورات وذلك عن طريق الملتمسين ووسائل أخرى. ولن نستنفد وقت اللجنة دون موجب في تكرار المعلومات المعروفة جيدا أو التي سيعرضها ملتمسون آخرون. لكن نود الإدلاء ببعض الملاحظات عن عمل الأمم المتحدة في هذا الصدد بصفة عامة، ثم نود تقديم بضعة مقترحات للجنة.

لقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ثمانية قرارات تدين عدوان إندونيسيا وتطالبها بالانسحاب، كما اتخذ مجلس الأمن قرارين. وهذه القرارات لم تطبق قط. ومنذ زهاء ٨ أعوام لم تتخذ الأمم المتحدة إجراء ملموسا لتسوية هذه المسألة. وقد اكتفى الأمين العام بدور الوسيط في المحادثات بين الدولة القائمة بالإدارة وسلطة الاحتلال دون أية مشاركة من جانب الطرف الرئيسي ألا وهو شعب تيمور.

بيد أن الأمور بدأت تتغير في السنتين الماضيتين. إذ زار الإقليم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ مقرر خاص معني بالتعذيب، وعرض تقريرا على لجنة حقوق الإنسان في شباط/فبراير ١٩٩٢. كما زار مبعوث خاص للأمين العام الإقليم مرتين. واعتمدت لجنة حقوق الإنسان بيانا بتوافق الآراء بشأن تيمور الشرقية في عام ١٩٩٢، ثم، في عام ١٩٩٣، وافقت بالتصويت على قرار بشأن المسألة حيث أن إندونيسيا لم تنفذ التعهدات التي وافقت عليها في بيان عام ١٩٩٢.

نحن نرحب بهذه التطورات وبخاصة التطور الأخير. والواقع أنه على الرغم من أية تحفظات قد تكون لدى بعض الدبلوماسيين، نحن مقتنعون بأن اتخاذ قرار يدين الانتهاكات الإندونيسية في تيمور الشرقية يعد خطوة في الطريق الصحيح، لا لشيء إلا لأنه يعطي المزيد من وضوح الرؤية بالنسبة لمسألة عادة ما يتم تناسيها، وكذلك لأنه يبين للمذنب أنه لن يفلت.

كذلك فإن الزيارتين اللتين قام بهما السيد آموس واكو تظهران الاهتمام الجديد من جانب الأمين العام وهو أمر نرحب به. ونحن نرى أن هناك اتجاها صوب اتخاذ إجراءات أكثر عملية من جانب الأمم المتحدة، ونأمل أن تسهم اللجنة في هذا الاتجاه. والاقتراحات التالية تتصل بتحقيق هذا الهدف.

فيما يتصل بعمل اللجنة، علينا أن نعترف بوجود بعض الالتباس. إننا لا نشكك في رغبة معظم الأعضاء في التحرك صوب إيجاد تسوية للمسائل في تيمور الشرقية. لكن ليس لدينا معلومات عن الإجراء الفعلي للجنة وطبيعة توصياتها للأمين العام أو مدى متابعتها. ولهذا فإن اقتراحنا الأول، هو، لتحسين فهم هذا الإجراء، أن تقدم اللجنة قدر الإمكان معلومات للإعلام العام بشأن إجراءاتها للدفاع عن حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير.

إن مشاركة إندونيسيا في صنع قرارات اللجنة بشأن إقليم قام ذلك البلد بضمه إليه هي أحد الأسباب الرئيسية لتشككنا. وإذا سارت المناقشات على نفس الطريق الذي سارت عليه خلال دورة عام ١٩٩١ عندما التمسنا أول مرة، فإن إندونيسيا لن تتردد في طلب الشطب كما فعلت من قبل وعندئذ ستقدم بياناً يدحض دعوى الاحتلال غير الشرعي، مستندة في ذلك على إعلان باليبو وعلى ما يسمى بـ "عمل سليم لتقرير المصير" يُفترض وقوعه في عام ١٩٧٦.

إننا نُذكر بأن الأمم المتحدة لا تقبل هذا الادعاء؛ كذلك لا يقبله، على حد علمنا، أي بلد باستثناء استراليا. والسلطة المحتلة بالطبع لديها كل حق في أن تعرض حججها أمام اللجنة، لكن الأمر الأكثر خطورة هو أن إندونيسيا ستفعل كل ما في وسعها، بوصفها عضوا في اللجنة، لإعاقة اتخاذ أي إجراء فعال في صالح تيمور الشرقية. ولهذا فإن اقتراحنا الثاني هو قيام اللجنة باستبعاد إندونيسيا كعضو من أي عملية صنع قرار تتعلق بتيمور الشرقية اتباعا للمبدأ القانوني القائل بأنه لا يمكن للمرء أن يكون حكما وطرفا في آن واحد.

واقتراحانا الأخيران يتصلان بنقطتين على درجة أكبر من الإلحاح.

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أسرت القوات الإندونيسية زانانا غوسماو قائد المقاومة التيمورية الشرقية. وجرت محاكمته وحُكم عليه في ٢١ أيار/ مايو بالسجن مدى الحياة. ومحاكمته والعقوبة التي صدرت بحقه غير شرعيتين وتنتهكان انتهاكا صارخا اتفاقيات جنيف. لذلك نقترح أن تطلب هذه اللجنة من الأمين العام أن يفعل كل ما في وسعه لتأمين الإفراج عن زانانا غوسماو بوصفه رمزا لحركة المقاومة التيمورية وأن يتدخل للإفراج عن باقي السجناء السياسيين التيموريين الشرقيين.

سبق أن نبهنا إلى أن السيد أموس واكو المبعوث الخاص للأمين العام قام بزيارة تيمور الشرقية مرتين، مرة في عام ١٩٩٢ وأخرى في عام ١٩٩٣. وتقريراه اللذان أحيلا إلى الأمين العام وسلطة الاحتلال لم ينشرا. لكن الذين اطلعوا عليهما يرون أنهما مثيران للاهتمام جدا. ولجنة حقوق الإنسان، بقرارها الصادر في آذار/ مارس ١٩٩٣، طلبت في واقع الأمر من الأمين العام نشر التقرير الأول. ولهذا نقترح أن توصي اللجنة بأن ينشر الأمين العام تقريري السيد اموس واكو.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كورت غويرنغ (هيئة العفو الدولية) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد غويرنغ لمخاطبة اللجنة.

السيد غويرنغ (هيئة العفو الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس أشكركم على الفرصة التي أتحتموها لي لأخاطب اللجنة ولأعرض عليها شواغل هيئة العفو الدولية بشأن حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

إن هيئة العفو الدولية ترحب بإصدار قرار بشأن تيمور الشرقية في الدورة التاسعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في شهر آذار/ مارس ١٩٩٣. إن المجتمع الدولي، بإعرابه عن القلق العميق بشأن انتهاكات إندونيسيا المستمرة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، اتخذ خطوة إيجابية في معالجة مسألة العنف الذي تمارسه الدولة في تيمور الشرقية. ونحن نأمل أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممارسة الضغط على الحكومة الإندونيسية لوقف الانتهاكات الواسعة النطاق والمستمرة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية وتنفيذ التوصيات الواردة في القرار.

إن الحكومة الإندونيسية اتخذت في الأشهر الأخيرة عددا من المبادرات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومؤخرا إقامة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في شهر حزيران/يونيه. وبينما نرحب بهذه المبادرات، لا نزال قلقين لأن الالتزام الذي تعلنه حكومة إندونيسيا بحقوق الإنسان لا تسايره تدابير ملموسة لعلاج الانتهاكات السابقة أو لمنع حدوث انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

إن حكومة إندونيسيا لم تستجب على نحو كاف للشواغل الخطيرة بشأن حقوق الإنسان في تيمور الشرقية؛ والواقع أن الحكومة، وبخاصة القيادة العسكرية، أوضحت أن حقوق الإنسان الأساسية يمكن أن تطرح جانبا، وستطرح جانبا، باسم الأمن الوطني، والاستقرار والنظام. إن قوات الأمن، التي لا يهمها المجتمع الدولي ولا تردعها الآليات القانونية أو السياسية المحلية، لا تزال ترتكب انتهاكات دون عقاب.

إن الأدلة على أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال ترتكب بطريقة مؤسسية منتظمة في تيمور الشرقية ليس من الصعب إيجادها؛ وكون حقوق الإنسان تنتهك بشدة يشهد عليه الدليل الذي نود أن نقدمه إلى اللجنة اليوم.

منذ خاطبنا اللجنة آخر مرة في شهر آب/أغسطس ١٩٩٢، لم يحدث تغيير رئيسي في مسلك الحكومة الإندونيسية القمعي تجاه المشتبه في كونهم مؤيدي أنصار الاستقلال في تيمور الشرقية. والدليل الذي جمعته هيئة العفو الدولية هو أن السلطات العسكرية لها مطلق الحرية في استخدام كل وسيلة ممكنة تقريبا بما في ذلك المحاكمة خارج نطاق القضاء، و "الاختفاءات"، والسجن العشوائي والتعذيب، باسم

صيانة الأمن والقضاء على المجموعات الموالية للاستقلال. ولا يزال هناك قصور مستمر في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها للعدالة. وإذا ما كان لحالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية أن تتحسن، فإن الأمر يحتاج إلى اتخاذ تدابير محددة عاجلة لعلاج المشكلة. ومع هذا فإن الحكومة الإندونيسية لم تبدر منها أي إشارة على اتخاذ التدابير المطلوبة.

لقد رحبت هيئة العفو الدولية بإيفاد المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، آموس واكو، إلى إندونيسيا وتيمور الشرقية في شهر شباط/فبراير ١٩٩٣ في مهمة تقصي الحقائق الثانية. إلا أن بعض ظروف الزيارة أثارت قلقا بالغا. على سبيل المثال، اضطر الأمين العام إلى إصدار بيان يدحض ادعاءات مسؤول في الحكومة الإندونيسية بأن آموس واكو أثّر على زعيم المقاومة في تيمور الشرقية، زانانا غوسماو عندما اجتمع به، ليوجه نداء دفاعيا شديد اللهجة.

ومما يثير قلقا آخر الادعاءات بأن التيموريين الشرقيين الـ ١٧ الذين اجتمع بهم وفد الأمم المتحدة لم يتمكنوا من التكلم بصراحة خوفا من الانتقامات وأن هذه المحادثات قد تكون السلطات سجلتها. وهذه المخاوف يبدو أن لها ما يبررها في ضوء التقارير الموثوقة بأن بعض أو كل الذين توفرت لهم الحرية في ذلك الوقت لمقابلة آموس واكو اعتقلوا بعد ذلك لاستجوابهم بشأن ما ناقشوه.

إن هيئة العفو الدولية انتقدت بشكل متكرر المحاكمات السياسية في إندونيسيا وتيمور الشرقية على حد سواء لقصورها المستمر عن التقيد بمعايير الإنصاف الدولية أو حتى اتفاقها مع مدونة الإجراءات الجنائية الإندونيسية نفسها.

وإن المحاكمة التي أجريت مؤخرا لزانانا غوسماو تقدم الدليل على ذلك. لقد حكم على زانانا غوسماو يوم ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٣ بالسجن مدى الحياة بعد أن اعتبر مذنبا بالتمرد وحيازة أسلحة نارية بطريقة غير مشروعة. وترى هيئة العفو الدولية أن محاكمته كانت تزييفا للعدالة. وربما كانت أكبر مخالفة صريحة لمعايير المحاكمة المنصفة رفض القاضي السماح لزانانا غوسماو بقراءة بيان دفاعه النهائي. إذ بعد أن قرأ صفحتين من البيان المكون من ٢٩ صفحة، أمره رئيس المحكمة بالتوقف مدعيا أن ملاحظاته كانت "غير ذات صلة". وقد كرر المسؤولون الحكوميون منذ ذلك الوقت ادعاءات القاضي بأن ملاحظات زانانا غوسماو كانت "غير ذات صلة". والحقيقة، أن البيان، الذي لم يكن غير ذي صلة تناول مسائل سياسية بالغة الحساسية تتعلق بالتهم الموجهة، مثل مسألة سيادة إندونيسيا على تيمور الشرقية، ولذلك يبدو أن بيان زانانا غوسماو قوطع لمنعه من إثارة هذه المسائل الحرجة بشكل علني.

وبينما يتهم بعض المحتجزين بشكل رسمي في أعقاب القبض عليهم وبعد ذلك تجرى محاكمتهم، فإنه في أغلب الحالات يعتقل الناس في تيمور الشرقية بطريقة عشوائية غير معترف بها ولا يتصل بهم أحد في كثير من الأحيان. وتتراوح مدد الاحتجاز من ساعات قليلة إلى أشهر عديدة. ويتعرض معظمهم لاعتداءات مادية ونفسية قبل الإفراج عنهم دون توجيه تهم إليهم. وهذا النمط من الاحتجاز العشوائي يبدو أنه يمثل استراتيجية منتظمة ترمي إلى إسكات معارضي الحكومة السياسيين الحقيقيين أو المشتبه فيهم والحصول على معلومات سياسية منهم عن طريق القسر والتخويف.

منذ تموز/يوليه ١٩٩٢، علمت هيئة العفو الدولية بالقبض على أكثر من ٤٠٠ شخص احتجزوا في تيمور الشرقية سواء بسبب صلاتهم المزعومة بمجموعات أنصار الاستقلال أو بسبب كونهم أقارب أو أصدقاء لأفراد يشتبه في أن تكون لهم هذه الصلات. إلا أن الرقم الحقيقي ربما يكون أكثر من هذا بكثير.

إن جميع أولئك المحتجزين يجب أن يعتبروا في خطر شديد. إن استخدام الاحتجاز غير المعترف به العشوائي الانفرادي في كثير من الأحيان للاستجواب يسهل، بل حتى يشجع، التعذيب وسائر أنواع المعاملة السيئة الأخرى، وذلك كما توضح الشواهد المتزايدة المحصلة من محتجزين سابقين. إن تعذيب المشتبه في كونهم معارضين سياسيين كان في بعض الحالات شديدا للغاية لدرجة أنه أسفر عن العلاج بالمستشفى أو حتى الموت. إن أقارب المعارضين السياسيين الحقيقيين أو المشتبه فيهم، بما في ذلك البنات الصغيرات والرجال المسنون والنساء المسنات، يتعرضون أيضا للتعذيب ولسوء المعاملة بما في ذلك الاغتصاب.

وهيئة العفو الدولية تشعر بقلق عميق بشأن الأنباء عن أفراد ألقي القبض عليهم وبعد ذلك نقلوا إلى مختلف مناطق تيمور الشرقية. وفي أوائل عام ١٩٩٣ وردت أنباء بأن هناك قيد الاحتجاز في مواقع عسكرية نائية ٣٠ شخصا على الأقل سبق أن احتجزتهم الشرطة في ديلي.

وترى منظمة العفو الدولية، أن الاستخدام الواسع النطاق للاحتجاز العشوائي غير المعترف به، سواء في مراكز احتجاز رسمية أو في مواقع عسكرية، يجعل من الحيوي بالنسبة للجنة الصليب الأحمر الدولية، أن يتاح لها الوصول المنتظم إلى جميع أماكن الاحتجاز. ولذلك مما يثير القلق العميق أن لجنة الصليب الأحمر الدولية اضطرت لوقف زيارات إلى السجون السياسية في تيمور الشرقية في الشهر الماضي للمرة الثالثة هذا العام. وكان السبب في هذا أن السلطات العسكرية وضعت قيودا غير مقبولة على الزيارات جاعلة بالتالي من المستحيل رصد سلامة ورفاه المحتجزين السياسيين في الإقليم. وهذه القيود فرضت رغم تأكيدات رئيس الجمهورية ووزير الشؤون الخارجية بأن الوصول غير المقيد إلى السجناء سيتوفر.

إن هوية ما لا يقل عن ١٠٠ مدني، بل ربما حوالي ٢٥٠ قتلوا على أيدي القوات الحكومية في مذبحة سانتا كروز وما تلاها لا تزال مجهولة. والحكومة الإندونيسية لم تحدد أيضا مصير أكثر من ٢٠٠ شخص أفيد بأنهم اختفوا بعد المذبحة. والرقم الحكومي الرسمي الذي أذيع عن المختفين، وهو ٦٦ فردا، يقل كثيرا عن عدد الأشخاص المجهولي المصير وهو أكثر من ٢٠٠. وتعتقد هيئة العفو الدولية أن الحكومة الإندونيسية عليها مسؤولية توفير الحقائق كاملة لأقارب ضحايا الاختفاء وضمان نشر نتائج أية تحقيقات.

وتلقت هيئة العفو الدولية تقارير عن عشرات حالات الاختفاء الجديدة في تيمور الشرقية وكذلك عن إعدام مالا يقل عن ٤٥ شخصا دون محاكمة في الشهور الـ ١٨ التي أعقبت مذبحة سانتا كروز. وهذه التقارير، بالرغم من صعوبة اثبات صحتها، تشير إلى أن عمليات القتل غير المشروع ما زالت مستمرة في تيمور الشرقية. وترى هيئة العفو الدولية أن هذه التقارير تستدعي في ضوء الممارسات السابقة، إجراء تحريات فورية.

وكان مما أقلقنا أيضا التقارير التي أفادت بأن إحدى جماعات الاقتصاص المحلية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالقوات الحكومية الإندونيسية، ما برحت تعمل في تيمور الشرقية منذ أوائل آذار/ مارس ١٩٩٣. ويُعرف أعضاء الجماعة باسم ننجاس (Ninjas).

إن الأشكال المنتظمة من المضايقات والترهيب التي تنزلها القوات العسكرية بالسكان المدنيين أسهمت في تهيئة مناخ من الخوف في تيمور الشرقية. فالتهديد بالتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من ألوان سوء المعاملة، تستخدم مرارا من جانب قوات الأمن كوسيلة من وسائل الترهيب.

ومع وجود أعضاء ينتمون إلى المؤسسة العسكرية الإندونيسية حتى في القرى الصغيرة، إذ أنهم يعيشون في العادة في منازل المدنيين، ومع تشجيع التيموريين الشرقيين على الإبلاغ عن نشاطات أصدقائهم وجيرانهم، فإن السكان يعيشون تحت المراقبة الدائمة. ويضاعف من جو التوتر والقلق الاستخدام الواسع لعمليات الاعتقال التعسفي.

وفي مواجهة الترهيب والتهديدات العسكرية المستمرة، قام ٧ شبان نشطاء من تيمور الشرقية بطلب الحماية في سفارتي فنلندا والسويد في جاكارتا في ٢٣ حزيران/يونيه. والشبان السبعة بات معروفا أن معظمهم تعرضوا للتعذيب في السنوات بين ١٩٨٩ و ١٩٩١، وأن القوات الإندونيسية كانت أطلقت النار فعلا على ثلاثة منهم أثناء مذبحة سانتا كروز. وكانوا جميعا قد أجبروا على الاختبار لأكثر من عام عقب حوادث تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

في هذا البيان قدمنا أمثلة على أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي تجري في تيمور الشرقية منذ أن تكلمنا أمام اللجنة في العام الماضي، والتي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. إنها نماذج منتقاة من الحالات التي قامت هيئة العفو الدولية بتوثيقها على مدى العام الماضي. إلا أن الصعوبات الكامنة في جمع المعلومات في تيمور الشرقية - مثل التحكم بطرق الدخول إلى الإقليم من جانب السلطات الإندونيسية والمراقبة الشديدة للاتصالات البريدية والهاتفية والرصد الدقيق للمشتبه بنشرهم المعلومات المتعلقة بحقوق

الإنسان - تدل على أن المعلومات التي قمنا بجمعها تمثل فقط جزءا من الصورة وأن حجم انتهاك حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، قد يكون في الواقع أكبر من ذلك بكثير.

ولكي تدلل هيئة العفو الدولية على التزامها المعلن بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فإنها تحث حكومة إندونيسيا على اعتماد توصيات لجنة حقوق الإنسان ودعوة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والمقرر الخاص المعني بالإعدامات دون محاكمة والاعدامات التعسفية والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي وذلك لزيارة تيمور الشرقية وأن تسهل لهم الاضطلاع بتنفيذ ولاياتهم.

وينبغي السماح أيضا لمنظمات حقوق الإنسان، بما فيها منظمة العفو الدولية، بزيارة تيمور الشرقية على أساس منتظم وذلك لمراقبة تطورات حقوق الإنسان. إننا نأسف للرفض المتكرر من جانب الحكومة الإندونيسية لحرية وصول هذه المنظمات، وما نخافه هو أن هذا يعكس رغبة السلطات في اخفاء مدى الانتهاكات وطبيعتها الكاملة التي ترتكبها القوات الحكومية الإندونيسية في تيمور الشرقية.

ونعتقد أنه ما لم يتخذ المجتمع الدولي تدابير حازمة تكفل تنفيذ الضمانات الحقيقية لحقوق الإنسان، وما لم ينشئ آليات فعالة لمراقبة تنفيذها، فإن شعب تيمور الشرقية سيستمر في مواجهة التهديد اليومي وواقع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

غادر الملتمس المقعد المخصص.

السيد عرضاوي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لما يؤسفني أن آخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة. أود، سيدي، لو سمحتم لي، أن أعقب على مسألتين. عندما استمعنا إلى هؤلاء الملتمسين، إنما فعلنا ذلك - شأن جميع الأعضاء الحاضرين هنا، حسبما أعتقد - بكثير من الجدية. إن وفد بلادي يكن احتراما كبيرا لجميع الملتمسين، ويسعدنا دوما أن نراهم هنا يشاركون في مداولاتنا.

مع ذلك، يشعر وفد بلادي بشيء من الخيبة لأننا كنا نتوقع من هؤلاء المندوبين أن يأتوا هنا بأفكار، أفكار جديدة، وحقيقة أنهم حضروا هنا بهذه الأعداد يعني أن عليهم أن يساعدوا اللجنة والمنظمة على التغلب على العقبات والمساعدة على حل المشاكل بطريقة مرضية للجميع. ومما يؤسف له، أن الحال لم تكن كذلك هذا الصباح.

لقد استمعنا إلى حديث في العموميات، عن أشياء مألوفة لنا نقرأ عنها في الصحف. وجرت مناقشة حقوق الإنسان، إلا أننا لسنا منظمة لحقوق الإنسان. إننا لجنة معنية بإنهاء الاستعمار. دعنا إذن نتكلم عن إنهاء الاستعمار وليس عن حقوق الإنسان. وتم التغاضي عن هذه الحقيقة، وثمة محاولة لتحويل

هذه اللجنة إلى لجنة معنية بحقوق الإنسان. كان هناك أيضا ذكر للحالة الداخلية في إندونيسيا.هكذا فأنا أعتقد أن هدف مداولة هذا الصباح قد تم تشويهه. ولهذا يشعر وفد بلادي بشيء من خيبة الأمل. وكم كُنا نود لو قُدمت أفكار واقتراحات جديدة لكي نتمكن من السير قُدما بشأن مسألة تيمور الشرقية، لكن للأسف، لا نرى أي تقدم بعد مداولة هذا الصباح. فلم نلمس البتة أية أفكار جديدة مهما كانت.

ثمة شيء آخر، لو سمحت لي، السيد الرئيس، بقول شيء آخر. هناك نقطة ثانية نود أن نطرحها، وهي أننا ما فتئنا هذا الصباح نعمل بطريقة تقع خارج حدود الشرعية. لماذا أقول ذلك؟ حسنا، إنني أقول ذلك لأنكم أنتم نفسكم قلتم إننا قد نطلب استشارة قانونية فيما إذا كُنا نستطيع تناول مسألة تيمور الشرقية هذه أم لا. ذلك ما قلتموه أنتم: انكم ستطرحون هذا السؤال. غير أنكم، ودون انتظار رأي المستشار القانوني، مضيتم في المداولة. ذلك هو السؤال الذي أطرحه في هذا الصدد.

وماذا سيكون موقفنا لو أجاب المستشار القانوني لا، ليس لديكم الحق في معالجة هذه المسألة. وما الذي نفعله حينئذ، هل نطلب إلى الأمانة أن تعلن أن محاضر هذه الجلسة باطلة ولاغية؟ هذا هو السؤال الذي أطرحه. ولا أعلم كيف سنعالج هذه المسألة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني متأكد بأن الملتمسين قد استمعوا بانتباه لما قاله ممثل تونس في ملاحظاته الأولى. وفيما يتعلق بملاحظاته الأخيرة، أود أن أبلغ اللجنة بأن هذه ليست مداولة؛ إنها جلسة استماع تتماشى مع مقررات اللجنة. وبالتالي، فاننا سنواصل الاستماع إلى الملتمسين وبتجميع المعلومات. وبالنسبة لمسألة المشورة القانونية، فإنني طلبت إلى أمين اللجنة أن يقوم بإجراء الاتصالات، وسأدعو في الوقت الملائم إلى عقد اجتماع للمكتب لمناقشة هذا وذلك كي تمضي اللجنة في عملها بشيء من الهدوء.

هل أقتنع ممثل تونس بالرد الذي قدمته؟ أشكره على تعاونه.

بما أنه لا يزال هناك عدد من الملتمسين بعد ظهر هذا اليوم، فإنني أطلب إلى أعضاء اللجنة وإلى الملتمسين الحضور هنا في تمام الساعة ١٥/٠٠ ليتسنى مواصلة جلسات الاستماع في الوقت المحدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.